



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

تخصص: تدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة

الحسابات المالية و معالجتها محاسبيا

-دراسة حالة-

بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة عمي موسى
غليزان

إشراف الأستاذ:

- د. بن زيدان ياسين

من إعداد الطالبة :

بلجيلالي سهام

لجنة المناقشة مكونة من الأساتذة الأفاضل:

رئيسا

أستاذ محاضر ب- جامعة مستغانم

د.بن يمينة كمال

مؤظرا و مقرا

أستاذ محاضر ب- جامعة مستغانم

د.بن زيدان ياس

مناقشا

أستاذ مساعد جامعة مستغانم

أ.الشارف بن عطية سفيان

السنة الجامعية : 2017/2016

الإهداء

بكل بساطة وتقدير اهدي ثمرة جهدي إلى :

التي لم تبخل عليا بدعائها يوما أُمي الحنونة و إلى الذي

أوصلني إلى رتب المعالي إلى من كان منهاج حياتي وازاج جميع المشاق والصعاب

عن طريقي والذي العزيز راجية المولى أن يحفظهما لي.

إلى من أرى السعادة بأعينهم وارتاح وأنا بينهم إخوتي عبد المؤمن ومحمد ياسين.

إلى أخواتي فضيلة حياة وفتيحة أطال الله في عمرهن وحفظ لهن أولادهن، إلى كافة الآهل والأحباب

من قريب و بعيد.

إلى صديقتي ورفيقات دربي صابرية، أحلام و نبيلة .

إلى كافة طلبة قسم المالية والمحاسبة خاصة وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير عامة.

إلى كافة الأساتذة الكرام خاصة الأستاذ " بن زيدان ياسين " .

إلى كل عزيز وغالي.

- بلجبلالي سهام -

شكر ومعرفة

الحمد والشكر لله الذي قدرنا على أن نقدم و نكمل هذه المذكرة.
أوجه تشكراتي الخاصة إلى كل من ساهم بقريب أو بعيد من تلقين العلوم النافعة
واخص بالذكر أستاذي ومؤ طري "بن زيدان ياسين".
حفظه الله وأطال في عمره على نصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة.
جعل الله هذا العمل في ميزان حسناته.
ولا انسي أن أتقدم بشكري الخالص إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية
بووكالة عمي موسى _غليزان_
من المدير إلى البواب على إمدادي بالمعلومات الأزمة الخاصة بالتريص.
إلى كل من كان سندا لي في انجاز هذا البحث المتواضع.

وشكرا

- بلجبلالي سماه

الفهرس

المحتويات	أرقام الصفحات
الإهداء	
كلمة شكر	
الفهرس	6.....
قائمة الأشكال و الجداول	9.....
المقدمة العامة	ج.أ.ب.....
الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي	15.....
المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية	15.....
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية و أسباب وجودها	15.....
المطلب الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية و مجال تطبيقها	18.....
المطلب الثالث: خصائص المعايير المحاسبية الدولية	19.....
المبحث الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي	20.....
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي و مجال تطبيقه	22.....
المطلب الثاني: خصائص و مميزات النظام المحاسبي المالي	23.....
المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي	25.....
المبحث الثالث: القوائم المالية	27.....
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية و خصائصها النوعية	27.....
المطلب الثاني: عرض و تقديم الميزانية وجدول تدفقات الخزينة	29.....
الفصل الثاني: دراسة الحسابات المالية	43.....
المبحث الأول: عموميات حول الحسابات المالية	43.....
المطلب الأول: مفهوم و تقديم مدونة الحسابات المالية	43.....
المطلب الثاني: عرض و تحليل الحسابات المالية	44.....
المبحث الثاني: التقييم و المعالجة الحاسبية للحسابات المالية	49.....
المطلب الأول: المعالجة المحاسبية ل ح / 50، ح / 51، ح / 52، ح / 53	50.....

الفهرس

50.....	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية ل ح / 54، ح / 58، ح / 59.....
65.....	المبحث الثالث: حالات خاصة للمعالجة و التقييم لحافظة السندات.....
65.....	المطلب الأول: كيفية التقييم لحافظة السندات.....
66.....	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لحافظة السندات.....
71	الفصل الثالث: دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية _وكالة عمي موسى، غليزان _.....
71	المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
71	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
74	المطلب الثاني: نشأة وكالة عمي موسى
76	المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي و توزيع المهام لوكالة عمي موسى.....
76	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لوكالة عمي موسى.....
77	المطلب الثاني: توزيع المهام في وكالة عمي موسى.....
79.....	المبحث الثالث: دراسة الحسابات المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
79.....	المطلب الأول: تقديم ميزان المراجعة الخاص بالحسابات المالية
81.....	المطلب الثاني: تقديم بعض العمليات المتعلقة بالحسابات المالية.....
92	الخاتمة العامة.....
96.....	قائمة المحتويات.....
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
34	ميزانية الأصول	1-1
35	ميزانية الخصوم	2-1
37	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	3-1
38	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	4-1
80	ميزان المراجعة الخاص بالحسابات المالية	1-3

قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
76	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	1-3

المقدمة العامة

عرفت الممارسة المحاسبية تعايشا كبيرا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور في المحيط الذي كانت تستعمل فيه المحاسبة، وفي ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي أحدث تحولات كبيرة في العالم وذلك من خلال تطور التجارة واتساع رقعتها وكذلك تعدد وتنوع المعاملات التجارية بين الدول، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وامتداد نشاطها ليعطي العديد من الدول المختلفة، أن غير اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول دفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى المطالبة بتوحيد وتقريب الممارسات المحاسبية من أجل تسهيل عمليتي الرقابة والاتصال عبر مختلف فروعها في العالم.

ومن أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت الجزائر ومنذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد مشروع نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

لقد شهد النظام المحاسبي المالي الجزائري نقلة نوعية و تغيرات جذرية حيث شرع في اعتماده منذ مطلع 2010 فأصبح يواكب المقاييس الدولية و يمكن الأنظمة المالية و البنكية الجزائرية من مواجهة تحديات العولمة في القطاع المالي.

ولقد جاء النظام المحاسبي المالي بمدونة حسابات خاصة بالميزانية و حساب النتائج، من بينها الحسابات المالية.

1/ طرح الإشكالية:

وللإلمام بهذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هي الحسابات المالية وكيف يمكن معالجتها محاسبيا ؟

المقدمة العامة

2/ الأسئلة الفرعية:

و لمعالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ فيما يكمن دور و مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ؟

✓ ما هي القوائم المالية ؟

✓ من خلال القوائم المالية، عن ماذا يعبر صنف الحسابات المالية؟

3/ الفرضيات:

ولإجابة على الإشكالية والأسئلة المقترحة وضعنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : تتمثل المعايير المحاسبية الدولية في القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها.

الفرضية الثانية: القوائم المالية هي تلك النتائج التي تم التوصل إليها من النظام المحاسبي.

الفرضية الثالثة: يعبر الصنف الخامس في النظام المحاسبي المالي عن مصدر الأصول المالية المتداولة.

4/ أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها هو ما ذاتي هو وما موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

-الاهتمام بالمجال المحاسبي.

- كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.

-البحث عن نوع جديد من الدراسات المحاسبية (حادثة الموضوع).

5/أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامنه مع التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية بالجزائر وهذا بتبنيها لفكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي، والذي جاء ليطور نظام المحاسبة في الجزائر وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

6/أهداف البحث :

يهدف البحث إلى ما يلي:

- محاولة إبراز أهمية المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.
- التطرق إلى عموميات حول النظام المحاسبي المالي.
- دراسة الحسابات المالية بشكل مفصل.
- محاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال المعالجة المحاسبية للحسابات المالية.

7/حدود الدراسة:

نظرا للعدد المحدود للصفحات التي يجب ان تحتويها المذكرة من جهة، و لصعوبة الحصول على المعلومات اللازمة فيما يتعلق بالدراسة الميدانية في " بنك الفلاحة و التنمية الريفية" أجبرنا على تلخيص المعلومات في الجانب التطبيقي حتى تعكس الهدف المنشود.

8/المنهج المستخدم :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي عند تناولنا للمعايير المحاسبية الدولية و مضمون النظام المحاسبي المالي، وكذلك المنهج التحليلي عند دراسة الحسابات المالية.

9/ أدوات الدراسة السابقة :

نظرا لعدم معالجة هذا الموضوع من قبل على مستوى جامعة مستغانم، فقد اعتمدنا على الكتب، مذكرات، الجرائد الرسمية، مواقع الانترنت لحل الإشكالية المطروحة.

10/ صعوبات البحث :

- من بين الصعوبات التي تلقيناها في بحثنا هذا قلة المراجع و محدوديتها.
- بعض الصعوبات المتمثلة في الحصول على معلومات من الجهات الرسمية، وكذا الموقف السلبي الذي واجهناه من طرف بعض المسؤولين وعدم اكتراثهم بأهمية موضوع البحث .

11/ خطة البحث :

وللإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة، تم فقد تقسيم البحث إلى مقدمة، ثلاث فصول، خاتمة، تضمنت المقدمة العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي، سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهداف الدراسة، المنهج المستخدم... الخ.
وحتوى الفصل الأول على عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية و ذلك بالتطرق إلى مفهومها و أهميتها ومميزاتها وكذا التطرق إلى عموميات حول النظام المحاسبي المالي و أيضا إلى مفهوم و عرض القوائم المالية.
أما الفصل الثاني فقد اشتمل على دراسة الحسابات المالية و ذلك بالتطرق إلى تعريفها، عرضها، تحليلها ومعالجتها محاسبيا مع دراسة بعض الحالات الخاصة.
وقمنا في الفصل الثالث بتريص ميداني في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بوكالة عمي موسى غليزان ، حيث درسنا الحسابات المالية المستعملة في البنك و ذلك بالاستناد على الوثائق و المعلومات المحاسبية للسنة المالية.

وأخينا البحث بخاتمة عامة شملت النتائج المتوصل إليها وأرفقناها ببعض التوصيات.

تمهيد:

إنّ الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة تفرض على جميع الدول تكييف أنظمتها الاقتصادية مع النظام العالمي الجديد ذو التوجه الرأسمالي، الذي يبحث عن توفير الأرضية الخصبة للاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات، وهذا بدعم من المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والهيئات والمنظمات المهنية الأخرى المختصة كل حسب مجالها.

فالنظام المحاسبي هو جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي لبلد ما، فهو أيضا معني بهذا التغيير و التكيف لكي يتوافق مع المعايير والقواعد المحاسبية الدولية التي تنادي به الهيئات الدولية و على رأسها مجلس المعايير الدولية للمحاسبة.

المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية¹.

تهدف المحاسبة إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يستلزم وجود قواعد محددة يتم القياس بموجبها، هذه القواعد تسمى المعايير المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية و أسباب وجودها.

يمكن التطرق إلى مفهوم و أسباب وجود المعايير المحاسبية الدولية من خلال ما يلي:

أولا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية:

تتمثل المعايير المحاسبية الدولية في كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها؛ إلزامية أو اختيارية، أي أن كل ما من شأنها أن تشكل دليلا أو مرجعا، سواء كانت نصوصا تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي بالإضافة إلى أنها تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم استخدامه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشارا نتيجة تكرار استعمالها، كما أن مفهومها يعني

¹ عاشور كوش، أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص14.

جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية ويتعلق المعيار المحاسبي بعنصر من عناصر القوائم المالية أو بنوع من أنوع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعماله :

ثانيا :أسباب وجود نشوء المعايير المحاسبية الدولية¹ :

إنّ المعايير عموما هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حولا ممكنة و قابلة للتطبيق ومتكررة لأسئلة مطروحة سلفا أو مشاكل مطروحة من قبل تخص العلوم بصفة عامة و هذا حسب المنظمة الدولية للمعايير .

أما أسباب وجود معايير دولية و خصوصا في المجال المحاسبي و المالي يمكن إجمالها في العناصر التالية

1- الحاجة إلى تقدم وإيجاد آليات لتطوير علم المحاسبة نفسه :

✓ ظهرت في منتصف سبعينات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد

التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة ، فتعددت وتناقضت

المعالجات لنفس الظاهرة الشركة الواحدة من دورة محاسبية إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) .

وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة)

ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي.

-أمثلة عن التناقضات في المعالجة المحاسبية :

معالجة مشكل الإيجار التمويلي: مرة يعتبر أصلا وأحيانا مصروفا دون ضوابط

تقويم المخزون السلعي آخر الدورة : فقد أحصت لجنة توجيه المعايير المحاسبية وجود 15 طريقة مختلفة

للتقويم تؤدي إلى أرباح مختلفة .

¹ محاضرة للأستاذ محمد رضوان حلوة حنان، أقيمت في غرفة تجارة حلب، <http://sqarra.wordpress.com>، في 2016/09/02 .

وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدول الواحدة :

2-1 ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية أي الافتقار على لغة محاسبية تلقى قبول وطنيا ودوليا مثلا اختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وعقد المقارنات باختصار كانت بيانات تلك القوائم مضللة وتؤدي على قرارات خاطئة .

2- انفتاح البورصات وأسواق المال عالميا¹:

تماشيا مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من استثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال فخلال سنوات 1994-1999 تم الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية Iosco على عدد من المعايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها وقبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية وقد أصدرت اللجنة بالفعل المعايير الدولية التالية :

المعيار 30 : الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة .

المعيار 32: الأدوات المالية الإفصاح و العرض.

المعيار 39: الأدوات المالية الاعتراف و القياس

3-تسهيل عملية القراءات للقوائم المالية.

4-ضرورة التوافق و التنسيق و التوحيد المحاسبي العالمي

✓ 5-تخفيض التكاليف.

✓ 6-تدعيم المرور إلى الأسواق المالية.

¹ محمد رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره.

7- تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين.

8- من أجل التفكير العقلاني ، و التفكير بفعالية أكبر .

المطلب الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية و مجال تطبيقها¹.

يمكن حصر أهمية و مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:

أولا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية :

يمكن إبراز أهم إيجابيات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كأساس لإعداد و عرض القوائم المالية على الصعيد الدولي كالآتي :

- ✓ المعايير المحاسبية الدولية تتمتع بالقبول الدولي و معترفا بها عالميا.
- ✓ تزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية تجاه القوائم المالية.
- ✓ تسمح بإجراء المقاربات بين عدة مؤسسات على اعتبار أن تطبيق كل المؤسسات في الأسواق المالية الدولية لمعايير محاسبية موحدة، هذه المعايير الدولية تجعل من القوائم المالية لهذه المؤسسات متجانسة و قابلة للمقارنة.
- ✓ تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة، و إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة في لحظة تقديم المعلومة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية و ليس وفق نظرة قانونية
- ✓ إيجاد لغة محاسبة مشتركة و موحدة تلقى قبولا وطنيا و دوليا لتوحيد المعالجات المحاسبية، و إبعاد
- ✓ التناقضات القائمة في نطاق المحاسبة بين دول العالم.
- ✓ تعالج كل العمليات، أي أنّها مكتملة أكثر من أي مرجع آخر.
- ✓ متوافقة مع التطورات الاقتصادية المنتشرة دوليا.

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، ص، 126.

ثانياً: مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية :

إن نطاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نجده في نصوص معالجة الموضوعات و المشكلات المحاسبية على المستوى الدولي و التي تخص الشركات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات¹.
ومن بين مجالات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ما يلي :

- **شركات المساهمة:** تلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية جميع الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال (البورصات).

- **شركات غير المساهمة:** تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات المالية الوطنية و الدولية.

- **المؤسسة الصغيرة و المتوسطة :** يتجه مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى إقرار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم ، وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك المؤسسات وهكذا يكون للبلدان العربية إمكانية اعتماد و تطبيق المعايير المحاسبية الدولية العامة للمؤسسات الكبرى و معايير مبسطة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة².

المطلب الثالث خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تتمثل أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المعايير فيما يلي:

✓ تتميز بإطار مرجعي مستمد من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني من طرف الممارس لمهنة المحاسبة.

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 131 .

² محمد رضوان حلوة، مرجع سبق ذكره.

- ✓ إعداد المعايير يتم بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغلب جوهر العملية على شكلها القانوني.
- ✓ تفضيل مصلحة المستثمرين و المساهمين والدائنين عن مصلحة المؤسسة.
- ✓ تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي وفق إطار تصوري.
- ✓ توحيد شامل للقواعد المحاسبية و عناصر القوائم المالية، و أهمية الملحق.
- ✓ تطبيق إجباري لكل المعايير و كل الشروحات.
- ✓ إدخال مفهوم القيمة العادلة* للتمكين من التقدير الجيد للوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- ✓ إدخال مفهوم الاستحداث أو القيمة الحالية** بهدف معرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول و الخصوم.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار قياس الخسارة والتناقص في قيمة الأصول.
- ✓ التطبيق بأثر رجعي، أي كما لو كانت المعايير مطبقة من قبل¹.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

لقد وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007، والذي بيّن أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26 مايو 2008 .

ولقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب القانون سالف الذكر في الأول من شهر جانفي سنة 2009

¹ عاشور كنوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19

* القيمة العادلة: هي القيمة السوقية في حالة المنشآت أو معدات الإنتاج، أما في حالة المنشآت الخاصة و التي لا يمكن تحديد قيمها السوقية فالقيمة العادلة هي القيمة البديلة الصافية .

** القيمة الحالية: هي القيمة المتوقعة لمبلغ من المال متوقع الحصول عليه بتاريخ معين في المستقبل.

إلا أنه تأجل إلى سنة أخرى بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 جويلية 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 .

وبهذا أصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من الأول من شهر جانفي 2010 وبدخوله حيز التنفيذ يلغي النظام المحاسبي المالي كل الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 1395 الموافق لـ 29 أبريل 1975 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني¹.

قراءة قانونية للنظام المحاسبي المالي الجديد (أهم القوانين التي صدرت):

✓ الجريدة الرسمية العدد 74 الموافق لـ 25 / 11/2007 الحاملة للقانون رقم 07-11 المتضمن للنظام

المحاسبي المالي (يحتوي على 43 مادة)، جاء هذا القانون ليُلغي القانون رقم 75 / 35 الموافق لـ 1975/04/29 المتضمن للمخطط المحاسبي الوطني.

✓ الجريدة الرسمية العدد 27 الموافق لـ 28/05/2008 الحاملة للمرسوم التنفيذي رقم 08 / 156 المؤرخ في

26/05/2008 المتضمن تطبيق إجراءات القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي (يحتوي على 44 مادة).

✓ الجريدة الرسمية العدد 19 الموافق لـ 25/03/2009 تضمنت مقررين :

-المقرر 26/07/2008 المحدد لقواعد تقييم محاسبة محتوى، عرض القوائم المالية وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات(جاء في شكل فقرات).

-المقرر 26/07/2008 المحدد لسقف رقم الأعمال، عدد العمال و النشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة من

أجل مسك محاسبة مبسطة Comptabilité Simplifiée².

¹ مفيد عبد اللاوي ، النظام المحاسبي الجديد ، الطبعة الأولى ، مزار الجزائر، 2008، ص 53 .

² الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 2007، ص 03.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي و مجال تطبيقه

يمكن التطرق إلى مفهوم و مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال ما يلي:

أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

يقصد به الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة التي تتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية، بالإضافة إلى مستلزمات خدمية و ضرورية أخرى تشكل مجموعها نظام متكامل ومترابط، يتمكن من احتواء كافة البيانات و المعلومات التي تعكس الأحداث و الوقائع و الفعاليات والأنشطة المالية التي يزاؤها المشروع خلال الفترة المحاسبية¹.

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية تصنيفها ، تقييمها ، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية .

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بما يستثني الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية².

¹ هادي رضا صفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في القياس المحاسبي، ج1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 85 .

² قورين الحاج قويدر، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في مراقبة التسيير، مذكرة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشلف، 2007 ،

ثانيا : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي :

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي و معنوي ملتزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمسك المحاسبة، و يستثني من مجال التطبيق الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، و عليه تلتزم المؤسسات التالية بمسك المحاسبة المالية :

✓ الشركات الخاضعة للقانون التجاري.

✓ التعاونيات.

✓ الأشخاص المعنويون و الطبيعيون المنتجون للسلع و الخدمات التجارية و غير التجارية إذا كانوا

يمارسون نشاطات اقتصادية بصفة متكررة.

✓ يمكن للوحدات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن

تمسك محاسبة مالية مبسطة¹.

المطلب الثاني: خصائص و مميزات النظام المحاسبي المالي²

إضافة إلى مفهوم و مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يحتوي على مجموعة من الخصائص و المميزات يمكن حصرها فيما يلي :

أولا : خصائص النظام المحاسبي المالي

ما يميز النظام الجديد عن الممارسة المحاسبية السابقة ما يلي :

✓ أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية.

✓ طرق جديدة لتقييم الأصول و الخصوم : القيمة العادلة.

¹ عاشور كتوش، المحاسبة العامة، أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2011، ص ص، 21-22.

² بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS ج1، دار هومة، الجزائر، سنة 2011 ، ص ص 22-23 .

- ✓ مفاهيم جديدة للأعباء و النواتج أو الإيرادات : تعيّر طرق الامتلاك و المؤونات مثلا.
 - ✓ إضفاء الصبغة المالية على المحاسبة Financiarisation و هذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام شكل تقديم القوائم المالية.
 - ✓ إدراجه للاستثمارات المالية ضمن المثبتات، بينما كانت تدرج في المخطط الوطني المحاسبي سابقا ضمن الحقوق.
 - ✓ التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.
 - ✓ كل هذا يستدعي تغيير طريقة التفكير، طرق التعامل، ونظام المعلومات في المؤسسة.
- ثانياً : مميزات النظام المحاسبي المالي¹ :**
- يمتاز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات:
- ✓ اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر و إنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، و من ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية :أوروبية، أمريكية IAS /IFRS* واختار هذه الأخيرة.
 - ✓ احتوائه على نصوص صريحة و واضحة لمبادئ و قواعد التسجيل، ولطرق التقييم وإعداد القوائم وهذا ما يحدّ من التأويلات الخاطئة الإدارية و الإدارية .
 - ✓ يوفر معلومات مالية واضحة، و متوافقة قابلة للمقارنة و أخذ القرار، و هذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين، و لهذا فإنّ النظام المحاسبي المالي يحتوي على:

¹ بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

* IAS/ IFRS :International Accounting Standards

المعايير المحاسبية الدولية

International Financial Reportant Standards

معايير التقرير المالية الدولية

✓ الإطار التصوري أو المفاهيمي، و هو نفسه الإطار التصوري ل IFRS الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:

- الاتفاقات المحاسبية.
- الخواص النوعية للمعلومة المالية.
- المبادئ المحاسبية الأساسية.
- إعطاء نماذج للقوائم المالية: الميزانية، قائمة حسابات النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة جدول تدفقات الخزينة والملحق.
- قواعد سير الحسابات.
- النظام المحاسبي الواجب تطبيقه في الكيانات الصغيرة جدا.

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي¹

القوائم المالية للمؤسسات إن النظام المحاسبي المالي ينشئ القواعد العامة لمسك بجميع تحديد وتقديم الهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- السماح بالتحكم في الحسابات، تمنح الضمانات للمسيرين و المساهمين و الشركاء إلى الدولة والمستعملين الآخرين المعنيين بالأمر كالمستخدمين و الدائنين، فيما يخص صدقهم وشفافيتهم.
- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمنشأة بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها.
- ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية².

¹ رضوان حلوة حنان وآخرون ، أسس المحاسبة المالية ، دار ومكتبة حماد ، عمان ، ص32 .

² ديزاد التعليمية ،دراسة المخطط المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، يوم التصفح 01-02-2017 ، <http://www.dziso.com>.

- سهل مختلف المعاملات المالية المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية .
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات .
- جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق دولية تناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية .
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية للمؤسسة .
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي، يسعى النظام المحاسبي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ جلب المستثمرين الأجانب من خلال توحيد قراءة القوائم المالية.
- ✓ الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية المستقبلية.
- ✓ الانتقال من محاسبة المعالجة (comptabilité de traitement) إلى محاسبة الحكم (comptabilité de jugement).
- ✓ تغيير مصطلح المحاسب إلى مصطلح محضر أو معد القوائم المالية.
- ✓ تحميل المسؤولية لجميع أطراف معدي أو محضري القوائم المالية (لا تقع المسؤولية على المحاسب فقط).
- ✓ إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني المحاسبي.
- ✓ تبني تطوير المعايير و التقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير الدولية المصادق عليها من قبل أغلب الدول.
- ✓ تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية، كاملة و أكثر شفافية
- ✓ تقييم ممتلكات المؤسسة على أساس السوق أو ما يعرف بالقيمة العادلة
- ✓ الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف مستعملي القوائم المالية، مسيرين، مستثمرين

حاليين أو محتملين، زبائن، مراجعين الدولة بمختلف هيئاتها¹.

المبحث الثالث: القوائم المالية

كل كيان يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي يتولى سنويا إعداد قوائم مالية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وخصائصها النوعية

يمكن التطرق إلى مفهوم و الخصائص النوعية للقوائم المالية فيما يلي:

أولا: مفهوم القوائم المالية :

القوائم المالية هي عبارة عن النتائج التي يتم التوصل إليها من النظام المحاسبي و تمثل التقارير التي يتم إعدادها

إلى الأطراف المهتمة بنشاط المشروع و التي تشمل على المالكين و الدائنين و المستثمرين و الهيئات الحكومية

كدائرة الضرائب و دائرة مراقبة الشركات وكذلك المؤسسات المالية المقرضة و غيرهم².

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وتعد من الوسائل الآلية في الاتصال

بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة كما ينبغي أن تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين من أجل أغراض

اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ونجد عدة تعاريف للقوائم منها :

1- تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون للكشوف المالية سنويا على الأقل وتتضمن

الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة وهذا حسب المادة (25):

✓ الميزانية.

✓ جدول حسابات النتائج.

¹ ديزاد التعليمية مرجع سبق ذكره .

² هادي رضا صفار، مبادئ المحاسبة المالية القياس و الاعتراف و الإفصاح في التقارير المحاسبية، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونة،

الأردنية، الأردن، 2009، ص 76 .

✓ جدول تغيرات رؤوس الأموال¹.

2- وعد القوائم المالية على أنها عرض مالي هيكلي للمركز للمؤسسة و العمليات التي تقوم بها.

3- تعدد القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصنف العمليات المالية للمنشأة وتعد عادة على

ضوء نموذج محاسبي مبني على الكلفة التاريخية القابلة للاستيراد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الاسمي³.

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية²:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في

البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي: القابلية

للفهم، الملائمة، الموثوقية و القابلية للمقارنة.

أ. **القابلية للفهم**: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي جاهزة

قابليتها للفهم من قبل المستخدمين.

ب. **الملائمة**: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات. و تمتلك

المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم

الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم.

ت. **الموثوقية**: تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز، ويمكن

الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد لكي تكون صادقة، يجب أن تحترم

المعلومات خمس خصائص:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 71، المؤرخ في 25-11-2007 ص 5.

³ طارق عبد العال، التقارير المالية، دار الإسكندرية، ص 80.

² هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2009-2010 ص 32.

-الصورة الصادقة (التمثيل).

- الجوهري فوق الشكل.

- الحياد.

- الحذر.

-قابلية المقارنة

ث. قابلية للمقارنة: يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة القوائم المالية للمشروع على مرور الزمن و بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي و في الأداء و التغيرات في المركز المالي. و من هنا فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المشروع و على مرور الزمن لذلك المشروع و بطريقة متماثلة في المشاريع.

المطلب الثاني: عرض و تقديم الميزانية وجدول تدفقات الخزينة¹

إضافة إلى تعريف القوائم المالية و عناصرها الرئيسية سوف نتطرق إلى عرضها و نخص في دراستنا الميزانية وجدول تدفقات الخزينة و ذلك لأنها تمس مباشرة موضوع البحث ألا وهو الحسابات المالية.

أولا: عرض القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية من العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة و من خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات، فان كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية في نهاية كل دورة محاسبية تضم عناصر القوائم المالية التالية:

✓ الميزانية.

¹ شيعب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، ص76-78 بتصرف.

✓ جدول حسابات النتائج.

✓ جدول تدفقات الخزينة.

✓ جدول تغيرات الأموال الخاصة.

✓ جداول ملحقة و إيضاحات.

يكون إعداد القوائم المالية تحت إشراف مدراء المؤسسات ، ويجب أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للشركة طبعة القوائم المالية (قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات.....) تاريخ إقفال القوائم المالية، العملة المستعملة في قياس القوائم المالية، كما يتم إعداد القوائم المالية بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة بحيث يتم تقديم الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة بعمودين واحد لأرصدة الدورة السابقة و الثاني يخص معطيات الدورة الحالية.

ثانيا: الميزانية و جدول تدفقات الخزينة :

نتطرق في دراستنا إلى تقديم القوائم المالية التي لها علاقة مباشرة بالخزينة و المتمثلة في الميزانية و جدول تدفقات الخزينة فقط.

1- الميزانية : (قائمة المركز المالي)

هي كشف أو تقرير بين المواد المتاحة للمنشأة ومصادر تمويل هذه الموارد في لحظة زمنية معينة.

هي كشف يظهر أصول وخصوم وحقوق الملكية المنشأة في لحظة زمنية معينة¹.

- هي الإجراءات أو الوثيقة التي تقوم بإعدادها المؤسسة من أجل إعلام المالك مما تمكنهم من تقييم الوضع المالي للوحدة وبصيغة خاصة درجة سيولتها ودرجة مرونة الهيكل المالي ، واحتمالات المستقبل ودرجة المخاطرة وإجراء المقارنات بين الوحدات المحاسبية المختلفة وحساب معدل العائد على الاستثمار .

¹ سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، ص136 .

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛ تقدم الميزانية موجودات و التزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض تضم معطيات السنة المالية الجارية و الأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، و ينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

1-1 الأصول:

تعرف على أنها مواد ينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المنشأة كنتيجة لمجموعة من الأحداث و الظروف الأخرى وتنقسم إلى أصول متداولة و غير متداولة.

1-1-1 الأصول المتداولة (قصيرة الأجل)¹ :

هي الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدا أو بيعها أو استعمالها في العملية الإنتاجية خلال سنة من تاريخ المركز المالي وتتضمن ما يلي:

✓ المخزونات و الحسابات الجارية.

✓ الزبائن و مدينون آخرون.

✓ مدينون آخرون.

✓ حسابات الخزينة الموجبة و ما يعادلها.

1-1-2 الأصول غير المتداولة (طويلة الأجل)² :

هي الأصول التي تقتني بهدف استخدامها في الإنتاج وتوليد الإيراد وليس بهدف إعادة بيعها وهي عكس الأصول المتداولة وتتضمن ما يلي:

¹ شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة ص 44.

² مصطفى طويل، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، دار الحديث للكتاب، الجزائر، سنة 2010، ص 68.

- ✓ القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى.
- ✓ القيم الثابتة المادية تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل.
- ✓ الأصول المالية و تضم سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات و حقوق مماثلة، قروض و أصول مالية غير متداولة.
- ✓ أصول ضريبة مؤجلة.

1-2-1 الخصوم :

تمثل الخصوم أو المطلوبات أو الالتزامات منافع اقتصادية من المتوقع أن تضحي بها المنشأة في المستقبل للوفاء بالتزاماتها القائمة و الناجمة عن عمليات مالية قامت بها المنشأة في الماضي وتتمثل في¹ :

1-2-1-1 الأموال الخاصة : و فيها:

- ✓ رأس المال (المطلوب و غير المطلوب)
- ✓ الاحتياطات.
- ✓ فرق إعادة التقدير.
- ✓ محول من جديد.
- ✓ نتيجة الدورة².

1-2-1-2 الخصوم غير المتداولة (طويلة الأجل) :

- ✓ هي التزامات على المؤسسة الوفاء بها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة وتشمل:
- ✓ قروض و ديون مالية.

¹ سليمان مصطفى دلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص 137-138.

² مصطفى طويل، مرجع سبق ذكره، ص 68.

✓ التزام ضريبي مؤجل.

✓ خصوم أخرى غير متداولة.

✓ مؤونات و إيرادات مقدمة و الخصوم المماثلة.

1-2-3 الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل):

هي التزامات على المؤسسة الوفاء بها خلال سنة وتتضمن ما يلي:

✓ الموردين و الحسابات الملحقة.

✓ ضرائب.

✓ ديون و دائنون آخرون.

✓ حسابات الخزينة السالبة و ما يعادلها¹.

والجداول رقم (1-1) و (2-1) أدناه يبينان شكل الميزانية

¹ مصطفى طويل، مرجع سبق ذكره ص 69.

الجدول رقم: 1-1 ميزانية الأصول – السنة المالية المغفلة في.....

الأصول المالية	اجمالي N	N اهتلاكات أرصدة
الأصول المثبتة(غير الجارية) فارق الشراء(ou good Will) التثبيتات المعنوية	207 20(خارج 207)	2907-2807 280(خارج 2807)
التثبيتات العينية	21,22(خارج 299)	290(خارج 2907)
التثبيتات الجاري إنجازها	23	281 و 283 و 291 و 292 و 293
التثبيتات المالية	265	
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة	26(خارج 265,269)	
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحققة	271 و 272 و 273	
السندات الأخرى المثبتة	274 و 275 و 276	
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية		
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	38إلى30	39
الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة	14(خارج 419)	419
الزبائن	409مدين (44,43,42)	495,496
المدينون الآخرون	خارج(448إلى444)	
الضرائب	46و45و447و486	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48	
الموجودات و ما يماثلها	50(خارج 509)	
أموال الخزينة	519 و غيرها من المدينين	
مجموع الأصول الجارية	(51,52,53,54و)	59
المجموع العام للأصول		

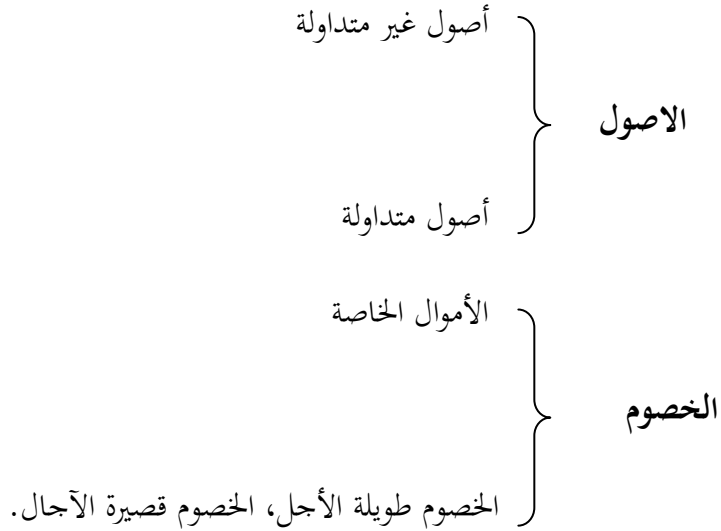
المصدر:مصطفى طويل، النظام المحاسبي و المالي الجزائري الجديد، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 201ص70 .

الجدول رقم 1-2 ميزانية الخصوم - السنة المالية المقفلة في.....

N	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
101 و 108	رأس المال الصادر أو (حساب المستغل)
109	رأس المال غير المطلوب
104 و 106	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدججة) (1)
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع)(1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ،ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدججة (1)
	حصة ذوي الأقلية(1)
	المجموع 1
	الخصوم غير الجارية
16 و 17	القروض و الديون المالية
134 و 155	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 خارج 131 و 132	المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
40 (خارج 409)	الخصوم الجارية
444 و 445 و 447	الموردون و الحسابات الملحقة
419 و 509 دائن(42 و 43 و 44)	الضرائب
45 و 46 و 48 (خارج 444 إلى 447)	الديون الأخرى
519 و غيرها من الديون 51 و 52	خزينة الخصوم الجارية
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	المجموع العام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدججة المصدر: مصطفى طويل، مرجع سبق ذكره، ص 71.

تقدم عناصر الميزانية و تقسم إلى مجموعتين بحيث يكون:



ب - جدول تدفقات الخزينة: يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية و حسابات النتائج؛ يتم عرض جدول التدفقات للخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة و ما يعادها أثناء الدورة المحاسبية و يتضمن ما يلي:

1- الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال) : تتضمن الأعباء و النواتج و النشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل و الاستثمار.

2 - الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار) :تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة

الأجل و كذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات. 3

- الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل) :

تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض و رأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة و مكافآت رأس المال المدفوعة و حركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

يمكن تقديم و عرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

الجدول رقم: 1-3 جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى

N -1	N	ملاحظة	البيان
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</p> <p>الإيرادات المقبوضة من عند الزبائن</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين</p> <p>الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p>تدفقات أموال الخزينة قبل غير العادية</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية</p> <p>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>الإيرادات في أعقاب إصدار أسهم</p> <p>الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p> <p>الإيرادات المتأتية من القروض</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</p> <p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات</p> <p>تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)</p>
			<p>أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية</p> <p>أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية</p> <p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p>
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: مصطفى طويل، مرجع سبق ذكره، ص 73

الجدول رقم: 4-1 جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى

N -1	N	ملاحظة	البيان
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحیحات من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى - قيمة البيع التي تزيد أو تنقص الصافية من الضرائب
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p>
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات على شراء تثبيات</p> <p>إيرادات على مبيعات تثبيات</p> <p>تأثير تغييرات محيط التجميد (1)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p> <p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح</p> <p>أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)</p> <p>تغير أموال الخزينة</p>

المصدر: مصطفى طويل، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدجة.

و يُعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين، طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة

الطريقة غير المباشرة: هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حساب النتيجة وعلى الميزانية وعلى

جدول تغيرات الأموال الخاصة، جميع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاث السابقة، يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجاباً أو سلباً.

الطريقة المباشرة: هي نفس المضمون في الطريقة غير المباشرة لكن تنطلق من التحصيلات أو التسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كالزبائن أو الموردين أو المتعلقة بالاستثمار كالحيازة أو التنازل على الاستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، الاقتراض، تسديد القروض، الرفع من رأس المال... الخ.

خاتمة :

من خلال ما تطرقنا إليه يمكن القول أن عولمة الشركات و الأسواق المالية و حرية انتقال رؤوس الأموال عبر القارات و كذلك التطور السريع الذي يعرفه مجال الاتصالات و المعلوماتية كانت العوامل الأساسية وراء جهود توحيد لغة المحاسبة الدولية، و بطبيعة الحال، فان الأمر لا يخلو من عقبات تحاول هذه اللجنة تخطيها بتصحيح الأخطاء و تعديل المعايير بما يحقق المنفعة القصوى للمعلومات المحاسبية بالنسبة لكل مستعملها. لقد استجابت الجزائر لهذه المستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بحدّة في المحاسبة، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعدادها.

بصفة عامة، فإننا نشمن محتوى هذا النظام المحاسبي غير أننا نؤكد على ضرورة الإسراع في توفير كل الظروف اللازمة في المؤسسات و على المستوى الكلي من أجل التطبيق الفعال لهذا النظام و تحقيق أهدافه.

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمدونة حسابات خاصة بالميزانية و حسابات النتائج .

فما هو محتوى الحسابات المالية و كيف عولجت محاسبيا في هذا النظام؟.

تمهيد:

يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تنظيم العمل المحاسبي و توحيد الصيغ المحاسبية المستعملة لتسجيل وعرض العمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات لذلك أوجب هذا النظام أن تكون المحاسبة مفصلة بالشكل الذي تسمح لتسجيل و مراقبة العمليات التي تقوم بها المؤسسة، و لقد ورد في النظام المحاسبي قائمة الحسابات التي تمسكها المؤسسة وعن طريق هذا يمكن استخراج أي حساب في أي وقت وبسهولة تامة، حيث قسمت الحسابات إلى سبع أصناف رتبت ترتيباً رقمياً بشكل متسلسل، ومن هذه الأصناف الصنف الخامس الممثل للحسابات المالية و تضم هذه الأخيرة حسابات الخزينة و المؤسسات المالية و الأوراق المالية¹.

المبحث الأول: عموميات حول الحسابات المالية

يعبر الصنف الخامس في النظام المحاسبي المالي عن مصدر الأصول المالية المتداولة المتمثلة في السندات والأوراق المالية التي تمتلكها المؤسسة و ذلك من خلال ممارستها للنشاط الذي تختص به مهما كان نوعها خلال دورة مالية ما.

المطلب الأول: مفهوم و تقديم مدونة الحسابات المالية

يمكن تعريف و تقديم الحسابات المالية كالتالي:

أولاً: تعريف الحسابات المالية:

إن الطبقة الخامسة هي الحسابات المالية، و التي تجمع الحقوق والالتزامات الناتجة عن حركة النقد المعادل، الشيكات، و القسائم عن طريق المعاملات مع البنوك، شركات الوساطة... الخ ؛ و ما إلى ذلك من تمديد الأوراق المالية وهي تضم حسابات الخزينة و المؤسسات المالية و القيم المنقولة المشتركة من قبل المؤسسة بهدف تحقيق فوائد و أرباح رأسمالية على المدى القصير، و يضم الصنف الخامس من خلال النظام المحاسبي المالي حسابات القيم

¹ François Engel, Frédéric Kleitz, **cours de comptabilité générale**, collection de l'école des mines de paris France, 2007 , page 32.

المنقولة للتوظيف والبنوك والمؤسسات المالية المماثلة و الأدوات المالية المتفرعة أو المشتقة و صناديق التسيقات و الإعتمادات والتحويلات الداخلية.

ثانيا تقديم مدونة الحسابات المالية

تقدم مدونة الحسابات المالية وفق النظام المحاسبي المالي كالتالي¹:

50: القيم المنقولة للتوظيف.

51: البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها.

52: الأدوات المالية المشتقة.

53: الصندوق.

54: وكالات التسيقات والإعتمادات.

58: التحويلات الداخلية.

59: خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل الحسابات المالية

يتم عرض وتحليل الحسابات المالية في النظام المحاسبي المالي كالتالي²:

أولا: عرض الحسابات المالية

نعرض الحسابات المالية على النحو التالي:

1/ الحساب 50: القيم المنقولة للتوظيف: وينقسم إلى الحسابات الفرعية التالية:

501: الحصص في المؤسسات المرتبطة.

¹Benaibouche Mohand Cid, **la comptabilité générale aux normes du nouveau système**

comptable financier(S.C.F), office des publications universitaires, Algérie, 2010, p 101.

²مصطفى طويل، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، دار الحديث للكتاب، الجزائر، سنة 2010، ص ص، 100، 101.

502: الأسهم الخاصة.

503: الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية.

506: السندات، قسائم الخزينة و قسائم الصندوق القصيرة الأجل.

508: قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة.

509: التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة.

2/ الحساب 51 : البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها: ويضم الحسابات الفرعية التالية¹:

511: قيم التحصيل.

512: بنوك الحسابات الجارية.

515: الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية.

517: الهيئات المالية الأخرى.

518: الفوائد المنتظرة.

519: المساهمات البنكية الجارية.

3/ الحساب 52 : الأدوات المالية المشتقة: لا يتفرع هذا الحساب لأي فرع.

4/ الحساب 53 : الصندوق: لا يتفرع حساب الصندوق لأي فرع.

5/ الحساب 54: وكالات التسيقات والإتمادات : يتفرع هذا الحساب إلى فرعين:

541: وكالات التسيقات.

542: الإتمادات.

6/ الحساب 58: التحويلات الداخلية: يتفرع هذا الحساب إلى فرعين:

581: تحويلات الأموال.

¹ مصطفى طويل، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

588:تحويلات داخلية أخرى.

7/ الحساب 59 : خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية: يتفرع هذا الحساب إلى فرعين:

591:خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية.

594:خسائر القيمة عن الوكالات المالية للتسيقات والإعتمادات.

ثانيا: تحليل الحسابات المالية :

يمكن تحليل الحسابات المالية كما يلي¹:

1- ح/50 القيم المنقولة للتوظيف: وهي الأصول المالية التي تكتسبها المؤسسة قصد تحقيق ربح في

رأس المال في أجل قصير . وتقابل هذه الأصول المالية القيم المنقولة المثبتة و هي السندات التي تكتسبها المؤسسة بغرض الحفاظ عليها باستمرار. وينقسم هذا الحساب إلى الفروع الآتية:

501- الحصص في المؤسسات المرتبطة: ويسجل فيه قيمة الأسهم التي تمتلكها المؤسسة في إحدى الفروع التابعة لها.

502- الأسهم الخاصة: ويسجل فيه قيمة الأسهم التي تشكل رأسمال المؤسسة سواء تعود ملكيتها للشركاء الأصليين أو شركاء آخرين.

503- الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية: وتسجل فيه قيمة الأسهم التي تعطي أحقية مالكتها المشاركة في عملية التصويت في الجمعية العامة.

506- السندات، قسائم الخزينة و قسائم الصندوق القصيرة الأجل: ويسجل فيه قيمة الأسهم التي تعطي لحاملها الأحقية في الحصول على قيمتها الاسمية في الآجال القصيرة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر في 28 ربيع الاول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009 ، العدد 19 ، القرار الذي يحدد قواعد

التقييم والحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص، 71، 72، 73.

508- قيم التوظيف المنقولة الأخرى و الحسابات الدائنة المماثلة: ويسجل فيه قيمة القيم المنقولة للتوظيف التي لم يتم ذكرها سلفا.

509- التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة: ويسجل فيه قيمة قيم التوظيف التي لم تسدد قيمتها بعد.

2-ح/51 البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها¹:

تستعمل المؤسسة بالنسبة لكل حساب مالي تحوزه، تقسيما فرعيا منفصلا عن الحساب " 51 البنوك و المؤسسات المالية، و ما يماثلها."

ويتفرع ح/ 51 إلى الحسابات الفرعية التالية:

511- قيم التحصيل: و يسجل فيه قيمة الشيكات أو الأوراق التجارية التي تحصل لاحقا.

512- بنوك الحسابات الجارية: و يسجل فيه قيمة الأموال التي تضعها المؤسسة في حسابها البنكي و تكون تحت تصرفها.

515- الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية: و يسجل فيه قيمة الأموال التي تضعها المؤسسة في حسابها لدى الخزينة العمومية، وتكون تحت تصرفها.

517- الهيئات المالية الأخرى: ويسجل فيه قيمة الأموال التي تضعها المؤسسة في مؤسسات مالية أخرى، كالحساب الجاري البريدي.

518- الفوائد المنتظرة: يسجل في الجانب المدين من هذا الحساب الفوائد السارية التي لم يحن أجل استحقاقها على القيم المنقولة للتوظيف، ويتم تصفية هذا الحساب عند حلول أجل الاستحقاق.

519 المساهمات البنكية الجارية: إن المساهمات المالية الجارية مثل القروض على الحسم تسجل في الجانب المدين لحساب البنك المعني بالقرض (كالسحب على المكشوف).

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص74.

3- ح/52 الأدوات المالية المشتقة:

تتطابق الأدوات المالية المشتقة، أدوات مالية مثل الوعد بالبيع والعقود الآجلة (بالتراضي أو الموحدة) و الإعتمادات المتبادلة لأسعار الفائدة و العملة الصعبة التي تحدث حقوق أو التزامات يترتب عنها تحويل بين أطراف الأداة خطرا واحدا أو عدة مخاطر مرتبطة بأداة مالية ابتدائية (تجارية) خفية . ولا تؤدي الأدوات المتفرعة إلى تحويل الأدوات المالية الابتدائية الخفية عند بداية سريان العقد، و لا يتم التحويل بالضرورة عند حلول أجل العقد.

4- ح/53 الصندوق¹ :

ويعني الأموال السائلة المحتفظ بها في المؤسسة، وهذه الأموال العادة ما تكون قيمتها ضئيلة

5- ح/54 وكالات التسيقات والإعتمادات :

يسجل الحساب 54 "صناديق التسيقات والإعتمادات" المحررات المتعلقة بالأموال التي يسيروها مديرو الصناديق أو المحاسبون المأمورون بالإعتمادات المفتوحة في البنوك باسم الغير أو عون من أعوان المؤسسة، وينقسم حساب 54 إلى:

541- وكالات التسيقات : ويسجل فيه مبالغ الأموال المسلمة إلى مسيري الصناديق.

542- الإعتمادات : ويسجل فيه الإعتمادات المفتوحة في البنوك باسم الغير أو باسم عون من أعوان المؤسسة . و يتم تصفيته عند إنجاز الاعتماد.

6- ح/58 التحويلات الداخلية :

هو حساب وسيط يستعمل لتسجيل العمليات في المحاسبة وتتم تصفيته بعد انتهاء هذه العمليات . ويهدف هذا الحساب على الخصوص إلى تمكين المركزية دون خطر الاستعمال المزدوج:

- لتحويل الأموال من حساب خزينة (صندوق أو بنك) إلى حساب خزينة آخر(بنك أو صندوق)
- وبصفة عامة كل عملية من شأنها أن تسجل في عدة دفاتر مساعدة وهو ينقسم إلى:

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار النشر ، جيلطي ، الجزائر، 2011، ص119

581- تحويلات الأموال.

588- التحويلات المالية الداخلية.

7-ح/59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية¹:

إن طبيعة الحساب 59 وتسييره يشبهان طبيعة وتسيير الحساب 49 فهما حسابان لتصحيح القيمة يسمحان بإعادة القيمة المحاسبية لأحد الأصول إلى قيمته القابلة للتحصيل وبالفعل وكغيرها من الأصول الأخرى فإن الأصول المالية التي لا يعاد تقييمها حسب قيمتها الصحيحة عند إفعال المدد، تفقد قيمتها إذا كانت قيمتها المحاسبية أعلى من قيمتها القابلة للتحصيل.

إن الأصول المالية الجارية التي يعاد تقييمها حسب قيمتها الصحيحة والتي تخضع إلى اختيار لخفض القيمة قصد التأكد من خسارة محتملة في القيمة هي:

- الديون لدى البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات المثيلة.
- صناديق التسيقات و الاعتماد.

المبحث الثاني: التقييم والمعالجة المحاسبية للحسابات المالية

إن حسابات الطبقة الخامسة والتي تمثل الحسابات المالية تستعمل خلال السنة المالية مع بعض الحسابات لتحديد نتيجة المؤسسة خلال الدورة، والوصول إلى ذلك يتطلب القيام بالتسجيل المحاسبي اليومي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

¹ Benaibouche Mohand Cid, op-cit,p 102,103.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية ل ح/50 ، ح/51 ، ح/52 ، ح/53

يمكننا معالجة هذه الحسابات محاسبيا من خلال ما يلي :

أولا :معالجة ح /50 القيم المنقولة للتوظيف :

نقيد في الجانب المدين لحسابات " القيم المنقولة للتوظيف " .

يكون التسجيل المحاسبي من خلال المثال أدناه¹ :

مثال في N /05/15 اشترت المؤسسة سندات التوظيف بقيمة 30000 دج عن طريق البنك.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
مدين	دائن		مدين	دائن
	30000	N/05/15 ح / سندات التوظيف ح/البنك شراء سندات توظيف.	50x 512	
30000				

وفي حالة سندات التوظيف التي تسدد جزئيا قيمتها الاسمية، فإن القيمة الكلية تقيد في الجانب المدين لهذه

الحسابات، أما القسم غير المطلوب فيقيد في الجانب الدائن للحساب " 509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم

التوظيف المنقولة غير المسددة " (وسيتم تصفية هذا الحساب كلما تم دفع المبالغ المطلوبة، في مقابل: حسابات

الصندوق). ويكون القيد كمايلي:

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص234.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	ح / القيم المنقولة للتوظيف		50
xxx		ح / البنك	512	
xxx		ح / التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة	509	

نأخذ مثال تطبيقي على ذلك¹ :

مثال : تريد مؤسسة "DELACROIX" زيادة محفظته امن الأسهم و السندات .بشراء أسهم خاصة وسندات

خزينة بشيك بنكي و ذلك N /11/13:

-300سند " أ " بمبلغ 300 دج للسند وأيضا 120 سهم " ب " ب 1000 دج للسهم.

هدف المؤسسة من هذه العملية هو بيع الأسهم و السندات على المدى القصير الأجل وتحقيق ربح

رأسمالي. سددت الربع 1/4 من القيمة الاسمية للأسهم والسندات بشيك.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
		N/11/13		
	90000	ح/سندات الخزينة(300× 300)		506
	120000	ح /أسهم خاصة(1000×120)		502
1575000		ح / التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة	509	
52500		ح / البنك	512	

¹ Marie Christine Bazin, **Introduction à la comptabilité générale**, Editions de l'Espace Européen, France,1991, p 327.

عند تسديد قيمة الجزء غير المستدعى جزئيا أو كليا يكون القيد كما يلي :

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	من ح/ التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة إلى ح/الصندوق أو ح/بنوك الحسابات المالية		509
xxx			53	
Xxx			512	

وبالنسبة لسندات التوظيف القابلة للتداول فورا و المقدرة حسب قيمة السوق عند تاريخ إقفال الحسابات، فإن

الفارق بين هذه القيمة وقيمة السندات المبينة في المحاسبة يسجل:

- في الجانب المدين للحساب 50 في مقابل الحساب " 765 فارق التقييم عن الأصول المالية

فوائض القيمة " إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة؛ و تكون المعالجة المحاسبية حسب المثال التالي¹ :

مثال: في نهاية الدورة قدرت سندات قصيرة أجل بقيمة سوقية ب 1300 دج للسند الواحد حيث قيمتها

الدفترية كانت ب 1250 دج، عدد الأسهم 1000 سهم.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	50000	ح /سندات قصيرة الأجل (13001250)×1000		506
50000		ح /فارق التقييم عن الأصول المالية....	765	

¹ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبية المالية وفق النظام المحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 178-181.

ويسجل في الجانب الدائن للحساب 50 في مقابل الحساب " 665 فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة " إذا تعلق الأمر بنقص القيمة.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	من ح / فارق التقييم عن التنازل عن الأصول المالية- نقص القيمة-		665
xxx		ح/القيم المنقولة للتوظيف	50	

وفي حالة التنازل عن سندات التوظيف فإن رصيد الحساب 50 يسجل القيمة الخام المصححة لدخول زيادة القيمة أو نقص القيمة الخفيتين (في الجانب المدين وثن التنازل في الجانب الدائن ليتم صبه:

- مقابل القيد في الجانب المدين لحساب التكاليف المالية " 667 الخسارة الصافية عن التنازل عن الأصول المالية " إذا تعلق الأمر بنقص قيمة التنازل.

- مقابل القيد في الجانب الدائن لحساب الإيرادات المالية " 767 الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية " إذا تعلق الأمر بفائض قيمة التنازل.

ويستقبل الفرع " 502 أسهم خاصة أو حصص خاصة " في الجانب المدين كلفة اقتناء السندات التي تمتلكها المؤسسة بصفة مؤقتة وفقا للشروط المحددة في التشريع الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند تقديم الحصيلة يرد هذا الحساب في عنوان خاص مع حسم رؤوس الأموال الخاصة إلا إذا تعلق الأمر بالاسترداد عن طريق شراء الأسهم بمبالغ زهيدة قصد منحها للأجراء في إطار اتفاقية أو عقد.

وعند إقفال السنة المالية، تقييد الفوائد السارية التي لم يحن أجل استحقاقها على القيم المنقولة للتوظيف، في الجانب المدين للحساب " 518 الفوائد السارية ". ويتم تصفية هذا الحساب عند حلول أجل الاستحقاق.

ثانيا: معالجة ح 51 / البنوك و المؤسسات المالية، و ما يماثلها :

يقيد في الجانب المدين المبالغ المالية المستلمة وفي الجانب الدائن المبالغ المصروفة من الصندوق، و هذا يطبق على كل حساب مالي تحوزه المؤسسة، تقسيما فرعيا منفصلا عن الحساب 51 و تقيد الفوائد السارية التي لم يحن أجل استحقاقها عند اختتام السنة المالية، في الحساب " 518 " الفوائد السارية ، و يصقّى هذا الحساب عند حلول الأجل و تصبح الفوائد مستحقة.

مثال: خلال السنة (ن) قامت المؤسسة (س) بالعمليات التالي¹:

- 1- في N/02/15 أرسلت المؤسسة ورقة تجارية إلى البنك لتحصيل قيمتها بقيمة 15000 دج.
- 2- في N/02/18 سددت لأحد الموردين مبلغ 1900 دج عن طريق الحساب الجاري البريدي
- 3- في N/03/02 سدد أحد الزبائن ما عليه 19000 دج النصف نقدا و الباقي عن طريق الحساب البنكي.
- 4- في N/03/05 حولت مبلغ 40000 دج من الصندوق إلى حسابها الجاري بالخرينة.
- 5- في N/03/10 سمح البنك للمؤسسة سحب مبلغ 1500 دج من حسابها البنكي بالرغم من أن رصيد حسابها معدوم، على أن يتم تزويد حسابها في أقرب الآجال الممكنة.
- 6- في N/03/15 بلغت الفوائد السارية عن سندات التوظيف في نهاية الدورة، والتي تستحق في الدورة المقبلة مبلغ 1000 دج.

¹ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، مرجع سبق ذكره، ص، 180، 181 .

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
15000	15000	N/02/15 من ح/ قيم التحصيل	413	511
	15000	الى ح/ الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها		
1900	1900	N/02/18 من ح/ موردو المخزون	517	401
	1900	إلى ح/ الهيئات الأخرى		
9000	9000	N/03/02 من ح/ البنك	411	512
	9000	ح/ الصندوق		
18000	9000	الى ح/ الزبائن	53	53
	18000	N/03/05 من ح/ تحويلات اموال		
40000	40000	إلى ح/ الصندوق	581	515
	40000	//		
40000	40000	من ح/ الخزينة	512	519
	40000	إلى ح/ تحويلات مالية		
1500	1500	N/03/10 من ح/ المساهمات البنكية الجارية	762	518
	1500	إلى ح/ البنك		
1000	1500	N/03/15 من ح/ فوائد منتظرة	762	518
	1000	إلى ح/ عوائد الأصول المالية		

ثالثا: معالجة ح/ 52 الأدوات المالية المشتقة:

عند اقتناء أدوات مالية متفرعة، يتم تسجيل كلفة الاقتناء في الجانب المدين للحساب " 52 أدوات مالية متفرعة " مع التمييز عند الاقتضاء في هذه الحسابات بين طبيعة هذه الأدوات أدوات مالية مشتقة قابلة للتداول فورا في سوق تضمن السيولة وأمن المعاملات، أدوات الضمان وأدوات مالية متفرعة أخرى في مقابل الحسابات المالية المعنية، ويكون القيد كالتالي¹:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
xxx	xxx	من ح /الأدوات المالية المشتقة إلى ح/التقديرات	5x	52

-إن التغيرات في قيمة العقود المحررة في الأسواق المنظمة، والمثبتة في التصفية اليومية للهوامش المدينة والدائنة، يتم قيدها في حساب النتائج الخاص بالتكاليف أو الإيرادات المالية.

غير أنه خروجاً عن هذا المبدأ، تسجل التغيرات في قيمة العقود أو الوعود بالبيع المثبتة في هذه الأسواق والمنجزة على سبيل الضمان في الحساب 52 وتنقل إلى حساب النتائج خلال مدة سريان العنصر المضمون وذلك بكيفية تناظرية مع نمط إدراج الإيرادات و التكاليف في الحسابات الخاصة بهذا العنصر.

وبالنسبة للأدوات المالية المشتقة القابلة للتداول فورا و المقدرة حسب قيمة السوق عند تاريخ إقفال الحسابات، فإن الفارق بين هذه القيمة وقيمة السندات المضمونة والواردة في المحاسبة. يتم تسجيله²:

¹ عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² Brahim boudai, **le système comptable financier, pratique des comptes**, page bleue

Internationales, Agérie , 2012, p, 148, 149 .

- في الجانب المدين للحساب 52 فيم قابل الحساب 76 "إيرادات مالية" أخرى (الفرع 765 فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض القيمة) إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	من ح / الأدوات المالية المشتقة		52
xxx		إلى ح / فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض القيمة-	765	

- في الجانب الدائن للحساب 52 في مقابل الحساب 66 تكاليف مالية أخرى (الفرع 66 فارق التقييم عن الأصول المالية)، إذا تعلق الأمر بنقص القيم.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	من ح / فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة		665
xxx		إلى ح / الأدوات المالية المشتقة	52	

وفي حالة التنازل عن أدوات مالية متفرعة، فإن رصيد الحساب 52 القيمة الخام للدخول في الجانب المدين وثمان التنازل في الجانب الدائن يتم تحويله:

- في مقابل القيد في الجانب المدين للحساب - "66" (الأعباء المالية أخرى) الفرع "667" الخسارة الصافية عن التنازل عن الأصول المالية إذا تعلق الأمر بنقص قيمة التنازل.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	من الحسابات المالية أو حسابات الغير		5/4
	xxx	الخسارة الصافية عن التنازل عن الأصول المالية		667
xxx		إلى ح / الأدوات المالية المشتقة	52	

في مقابل القيد في الجانب الدائن للحساب 76 - إيرادات مالية أخرى (الفرع 767)، إذا تعلق الأمر بفائض قيمة التنازل.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	من الحسابات المالية أو حسابات الغير		5/4
xxx		إلى ح / الأدوات المالية المشتقة	52	
xxx		ح/الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	767	

ويمكن توضيح ذلك بالمثل التالي:

مثال : زدوتنا إحدى الشركات بالمعلومات التالية: صنفت الالتزامات ضمن سندات التوظيف، والتي تم شراؤها

في جوان N بسعر 400000 دج، تم التنازل عنها كلية في N/12/17 بمبلغ 420000 دج.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	420000	من ح /البنك		512
400000		إلى ح /سندات الخزينة	506	
20000		ح /الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول..	767	
		(ح/400000-420000=767)		

رابعا: معالجة ح 53 /الصندوق :

يسجل المبلغ النقدي الذي يقبضه المؤسسة في الجانب المدين لحساب الصندوق، ويقيد مبلغ النقود المصروفة في الجانب الدائن لهذا الحساب، رصيد الصندوق يكون دائما مدينا أو معدوما، ولا يمكن أن يكون دائنا.

مثال: خلال السنة (ن) قامت المؤسسة (س) بالعمليات التالية¹ :

1- في N/04/05 سددت المصاريف التالية نقدا: إيجار بمبلغ 6000 دج، صيانة بمبلغ 500 دج

2- في N/04/10 تحصلت على قيمة خدمات مقدمة (تأجير معدات للغير) بمبلغ 3000 دج نقدا.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
		N/04/05		
	6000	من ح /إيجار		613
	500	ح /صيانة وتصليات		615
6500		إلى ح /الصندوق	53	
		N/04/10		
	3000	من ح /الصندوق		53
3000		إلى ح / تقديم خدمات اخرى	706	

¹عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 119.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية ل ح / 54، ح / 58، ح / 59.

يمكننا معالجتها من خلال مايلي:

أولاً: معالجة ح / 54 وكالات التسيقات و الإعتمادات: و ينقسم الحساب 54 إلى:

1- ح / 541 وكالات التسيقات:

و يسجل في الجانب المدين للحساب 541 مبلغ الأموال المسلمة إلى مسيري الصناديق عن طريق القيد في الجانب الدائن لحساب الصندوق.

و يقيد في الجانب الدائن لهذا الحساب:

—مبلغ المصاريف المنحزة لحساب الكيان عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب الغير أو التكاليف.

—مبلغ نقل الأموال المسلفة عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب الصندوق.

وعندما يتم تسديد ما يستلزم المشروع يتم ترصيد ح / 541 بالمبلغ الواجب دفعه بالدين أو المصروف المعني.

و إذا تبقى جزء من المبلغ يتم إعادته إلى صندوق المؤسسة.

2- ح / 542 الإعتمادات:

يسجل فيه الإعتمادات المفتوحة في البنوك باسم الغير أو باسم عون من أعوان المؤسسة. ويتم تصفيته عند إنجاز الإعتماد.

و عندما يتم تسديد ما يستلزم يتم ترصيد ح / 542 بالمبلغ الواجب دفعه بالدين أو المصروف المعني؛ وإذا تبقى

جزء منه يتم إعادة غلق الاعتماد البنكي، و تكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
xxx	xxx	من ح/وكالات التسبيق الى ح/الحسابات المالية تقديم تسبيق.	5xx	514
xxx	xxx Xxx	من ح/حسابات الغير ح/حسابات المصاريف إلى ح/وكالات التسبيقات ترصيد ح/541 بالمبلغ الواجب دفعه أو المصروف المعني.	541	4xx 6xx
xxx	xxx	من ح/ بنوك الحسابات المالية إلى ح/الاعتماد فتح اعتماد.	542	512
xxx	xxx	من ح/الاعتماد إلى ح/ بنوك الحسابات المالية	512	542

نتطرق إلى ذلك من خلال المثال التالي¹ :

مثال : في N/04/12 سلمت المؤسسة مبلغ 50000 دج نقدا لأحد المسيرين الذي ينوب عنها في تسيير إنجاز مصنع لأحد الخواص لتنفيذ مستحقات الإنجاز.

في N/04/20 فتحت المؤسسة اعتماد لدى البنك بمبلغ 60000 دج لأحد أعوانها، والذي يعتبر كوكيل لها في تسديد بعض ديونها للغير أو المصاريف التي تكون على عاتقها.

¹ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبية المالية وفق النظام المحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص، 183- 185.

التسجيل المحاسبي يكون كالتالي :

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
50000	50000	N/04/12 من ح/صناديق الاستثمار	53	541
		الى ح/ الصندوق		
60000	60000	N/04/20 من ح/ الاعتماد	512	542
		إلى ح/ بنوك الحسابات المالية		

ثانيا : معالجة ح 58 /التحويلات الداخلية :هو حساب عبور يستعمل لتسجيل العمليات في المحاسبة و يتم ترصيده بعد انتهاء هذه العمليات. و ينقسم إلى:

ح 581 /تحويلات الأموال :هو حساب وسيط يسجل فيه جميعا لتحويلات المالية التي تتم بين حسابات النقديات كالصندوق والحساب البنكي أو الحساب الجاري البريدي و حساب الخزينة.
والمثال يوضح تسجيله محاسبيا¹ :

¹ شعيب شنوف مرجع سبق ذكره ص 235 .

مثال: في N/01/03 حولت المؤسسة مبلغ 50000 دج من حساب البنك إلى حساب الصندوق بالمؤسسة.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
		N/01/03		
60000	60000	من ح/تحويلات أموال إلى ح/بنوك الحسابات المالية	512	581
60000	60000	N/01/03 من ح/الصندوق إلى ح/تحويلات أموال	581	53

ح/ 588 التحويلات المالية الداخلية: يسجل فيه قيمة الأموال النقدية التي تحول داخل المؤسسة(من

صندوق إلى آخر).

مثال: N/03/06 حولت المؤسسة مبلغ 18000 دج من الصندوق الرئيسي للمؤسسة إلى صندوق آخر في فرع

مؤقت تابع لها.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
		N/03/06		
18000	18000	من ح/تحويلات داخلية أخرى إلى ح/الصندوق	53	588
18000	18000	N/03/06 من ح/الخزينة إلى ح/تحويلات داخلية أخرى	588	533

ثالثا: معالجة ح 59 / خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية¹:

عند إثبات الخسارة في القيمة، يتم قيدها في حسابات مالية دائنة للحساب "59" خسائر القيمة عن الأصول المالية. وفي المقابل يتم القيد في الجانب المدين للحساب "686" مخصصات الإهلاك والتموينات وخسائر القيمة-العناصر المالية.

يكون التسجيل المحاسبي كالتالي :

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	من ح/مخصصات الإهلاك المؤونات وخسائر القيمة-العناصر المالية		686
xxx		إلى ح /خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية	59	

وفي نهاية كل سنة مالية يضبط حساب المؤونة المتعلق بكل حساب مالي عن طريق:

- القيد في الجانب المدين لحساب المخصصات عندما يرتفع مبلغ المؤونة.
- القيد في الجانب الدائن لحساب الإسترجاع المالي عندما يكون مبلغ المؤونة منخفضا أو ملغى(تصبح المؤونة بصفة كلية أو جزئية لا مبرر لوجودها).

وعندما تصبح الخسارة نهائية تقيد خسارة القيمة في الجانب الدائن للحساب المالي المطابق، بمعدل مبلغ الخسارة المسجلة. ويلغى الرصيد المحتمل للحساب المالي عن طريق القيد في الجانب المدين للحساب 688 "تكاليف مالية أخرى".

¹ شعيب شنوف مرجع سبق ذكره، ص236

المبحث الثالث: حالات خاصة للمعالجة و التقييم لحافظة السندات.

هناك عدة أسباب تقود المؤسسات إلى اقتناء سندات الملكية أو الدين التي يتم إصدارها من قبل مؤسسات أخرى، و من بين هذه الأسباب:

- مالية محضة: توظيف الأموال المتاحة وتحصيل الفوائد، أرباحاً لأسهم أو تحقيق فوائض القيم .
- إستراتيجية: لمراقبة الشركات أخرى.
- نظامية: احترام الالتزامات التعاقدية كالاكتتاب في الحصص الاجتماعية عند الحصول على القرض.

المطلب الأول: كيفية التقييم لحافظة السندات.

سندات التوظيف هي عبارة عن سندات مشتراة من أجل تحقيق مكاسب في الأجل القصير . هذه الأصول المالية تقابل قيم التجهيز المنقولة المشتراة من قبل المؤسسة من أجل الاحتفاظ بها.

1- قواعد عامة: عند تاريخ دخول الأصول، الأصول المالية تسجل محاسبياً بتكلفة شرائها والتي هي القيمة العادلة للمقابل المدفوع، بما فيها مصاريف السمسرة، الرسوم غير المستردة ومصاريف البنك، لكن لا تتضمن أرباح الأسهم والفوائد التي تستلمها المنشأة غير المدفوعة و المستحقة قبل الشراء بمعنى¹:

- بتكلفتها عند الشراء، إذا تم شراؤها بمقابل.
- بقيمتها البيعية، إذا تم شراؤها بدون مقابل.
- بقيمتها البيعية، إذا تم شراؤها بواسطة مبادلة أو تم الحصول عليها كحصة مقدمة.

2) مصاريف شراء السندات: تسجل حقوق التحويل، الأتعاب أو العمولات و مصاريف العقود المتعلقة بشراء

السندات ضمن تكلفة شراء السندات . هذه المعالجة المرجعية حسب النظام المحاسبي المالي، لكن توجد معالجة بديلة

¹ جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

تمثل في تسجيل هذه المصاريف ضمن الأعباء . و هنا يجب ذكر الطريقة المحاسبية المطبقة على مجمل حافظة السندات وذكرها في الملحق.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لحافظة السندات

يمكننا التطرق إلى ذلك من خلال المثال التطبيقي التالي:

مثال: في 14 / 06 (ن) اشترت الشركة "51" من أسهم أحد منافسيها، الشركة س، بسعر 2400000 دج

بلغت الأتعاب المتعلقة بهذه المساهمة مبلغ 100000 دج (خارج الرسم).

وفي 27/09/09 اشترت سندات خزينة بمبلغ 620000 دج، من أجل تحقيق فائض قيمة متتابع نتيجة

الإخفاض المتوقع لمعدل الفائدة، تم دفع عمولة بمبلغ 5000 دج (خارج الرسم) عند الشراء . تحسب TVA بمعدل 7

على الخدمات. تسجيل عملية الشراء وبقال : - المعالجة المرجعية، المعالجة البديلة.

1- المعالجة المرجعية : مصاريف الشراء تدمج في تكلفة شراء السندات¹

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
207000	200000	N/06/04 من ح/سندات الفروع ح/ رسوم على القيم المنقولة للتوظيف إلى ح/ بنوك الحسابات المالية شراء سندات.	512	261
	7000			4456
625350	625000	N/09/27 من ح/سندات الخزينة ح/رسوم على القيم للتوظيف إلى ح/ بنوك الحسابات المالية	512	506
	350			4456

¹ جمعة هوام، نفس المرجع السابق، ص، 94.

ملاحظة: يعمل بالمعالجة المرجعية و ذلك حسب النظام المحاسبي المالي المادة: (122.2) تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة، و الرسوم غير المستردة، و مصاريف البنك ولكن لا تدرج فيها الحصص و الفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة و المستحقة قبل الاكتساب¹.

المعالجة البديلة: مصاريف الشراء تسجل في الأعباء.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
مدين	دائن		مدين	دائن
		N		
	2400000	من ح/ سندات في الفروع	261	
	100000	ح/ مكافآت الوساطة والإتعايب	622	
	7000	ح/ دولة ضرائب و رسوم مستردة	442	
2507000		إلى ح/ بنوك الحسابات المالية	512	

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 11

خلاصة :

تعتبر المعالجة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الأداة الرئيسية لمعرفة ما يجري داخلها، وإعطاء صورة دقيقة لكل المهتمين بشؤونها داخليا و خارجيا، فمن خلال الفصل الثاني حاولنا دراسة الحسابات المالية، وذلك بعرض و تحليل مدونة الحسابات و كيفية معالجتها محاسبيا.

لقد عرضنا الحسابات المالية بأسلوب مبسط و متسلسل لأن هذه الطبقة تعتبر أحد الأساليب لتنظيم العمل المحاسبي وتوحيد الصيغ المحاسبية لتسجيل وعرض العمليات التي تمارسها المؤسسة لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية عن طريق التكيف مع المعطيات الجديدة وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى و إظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

تمهيد:

تعتبر المحاسبة أداة لا يمكن الاستغناء عنها من اجل التسيير الناجح لمختلف المؤسسات وفق قيود وشروط محددة تستجوب استعمال مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد في تحليل العمليات المالية والمحاسبية عند حدوثها وتسجيلها على أساس الوثائق المثبتة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها في الوقت المناسب وبصورة سليمة، حتى تتمكن إدارة المؤسسة من تسييرها بكفاءة ونجاح.

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى تحقيق أرباح من خلال قيامه بنشاطات مختلفة .

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وتطورهأولاً - نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية إذ يعتبر وسيلة من الوسائل الحكومية الرامية إلى مشاركة تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي، تم أنشاؤه بموجب المرسوم 82 - 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية . وفي إطار هذا قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجهودات التعاونية وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات الفلاحية والمؤسسات الفلاحية والصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري¹ .

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة برأس المال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد ولكن بعد

¹ عيسى مرزاق، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة العلوم الاقتصادية، باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص، 200 .

ظهر قانون النقد والقرض في 14-04-1990 الذي منح استقلالية كبيرة للبنوك والغبي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الانجاز بنوعيتها بالفائدة وبدون فائدة والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل خطر. ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية(بدر)، شركة بالأسهم ذات رأسمال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (33000 000 000 000 دج) المسجل بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/11640، الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش الجزائر.

ثانيا- تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بثلاث مراحل رئيسية وهي:

مرحلة 1988-1990: خلال هذه المرحلة انصب على اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي

والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات الصيفية للمناطق ذات النشاط الفلاحي.

مرحلة 1991-1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي الغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك توسع بنك

الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون

استثناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه علاقات مميزة¹.

إما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك

وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

¹ عيسى مزاقة، مرجع سبق ذكره، ص، 201 .

1991: تم الانخراط في النظام (السوفييتي) لتشكيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: تم وضع نظام (سيبوا) يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.

1994: بدأ العمل لمنتج جديد يتمثل في بكافة السحب ليدر.

1996: إدخال نظام المعالجة من بعد لجميع العمليات المصرفية في حقيقي.

1998: بدأ العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك.

مرحلة 2000-2004 : تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمساهمة في تطوير قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق المزيد من الوكالات وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد واستجابة الاحتياجات ورغبات الزبائن قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى 05 سنوات، يتمحور أساسا حول عصنة البنك وتحسين أدائه والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي. وهذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردتها كالتالي :

عام 2000: وضع إستراتيجية تسمح للبنك بفحص نقاط القوة والضعف في سياسته باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي¹.

¹ عيسى مرزاق، مرجع سبق ذكره، ص، 202 .

عام 2001: سعيًا منه لإعادة تقسيم موارده قام البنك بإجراء عملية محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه الزبائن إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة.

عام 2004: لقد كانت هذه السنة مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في نقل الشيك عبر الصورة، فبعد إن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل 15 يوم، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل الشيك في ظرف وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسئولو بنك خلال عام 2004 على استخدام الشبايبك اللالية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

المطلب الثاني : نشأة وكالة عمي موسى و تقديم بطاقة فنية لها¹

أولاً - نشأة وكالة عمي موسى :

افتتحت وكالة عمي موسى أبوابها يوم 1986/12/01 تحت ما يسمى بالوكالة المحلية للاستغلال -ذراع البرج ذات المؤشر البنكية- 876- وتضم هذه الوكالة 08 بلديات وهي عبارة عن مؤسسة مصرفية تتمثل وظيفتها الأساسية في منح القرض بمختلف أنواعها خاصة الفلاحية وكذلك التعامل مع مختلف عملائها بالإضافة إلى القيام بمختلف العمليات المصرفية مثل الإيداع والسحب ويبلغ عدد عمالها 11 عاملاً .

- أعمال الوكالة:

تقوم الوكالة بعدة أعمال و نشاطات أهمها:

-العمليات الخاصة بالصندوق و المتمثل في السحب و الإيداع و التحويل و كذلك تلقي الودائع بكل اصنافها.

¹ وثيقة مقدمة من طرف البنك.

- القيام بجميع العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق و المتمثلة في عمليات الاكتتاب والخصم، وإعادة الخصم.
- اكتساب أموال من عمليات بيع الأوراق المالية و تأجير الخزائن الحديدية.
- تقوم الوكالة بدور المراسل مع الفروع أو البنوك الأخرى، منح القروض بجميع أشكالها.
- تمويل التجارة الخارجية و ذلك من خلال فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير .
- دعم الشباب من خلال تسهيل عمليات منح القروض المتعلقة بالصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب.
- تقوم الوكالة بجميع العمليات التي تعد عليها بفوائد سواء تعلقت بالزبائن أو المؤسسات أو الشركات الوطنية أو الأجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها و تطوير الأعمال الخاصة.

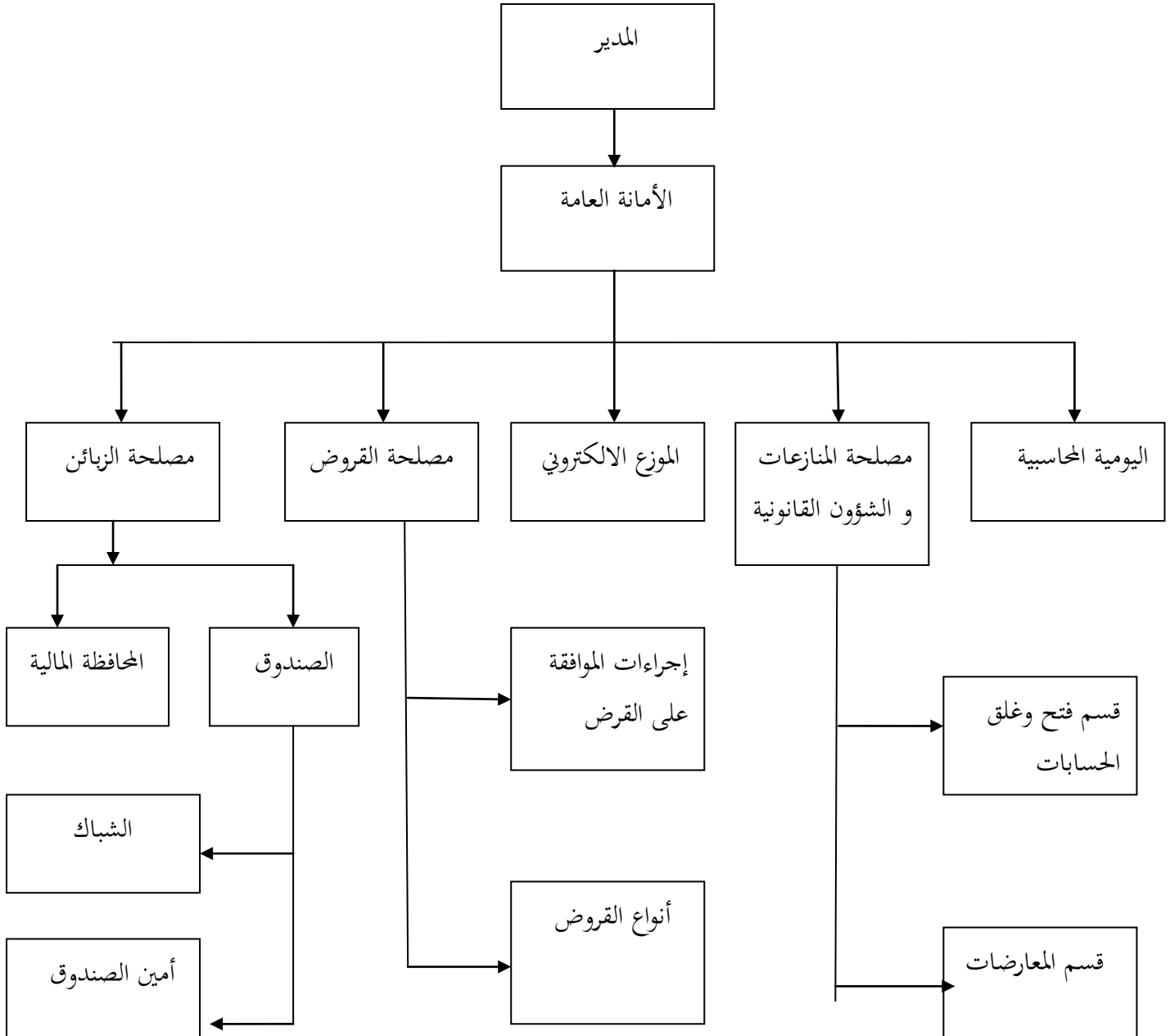
ثانيا- بطاقة فنية لوكالة عمي موسى :

- ✓ اسم المؤسسة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ المدير وهو الممثل الرئيسي للوكالة و له عدة أعمال منها:
- متابعة و مراقبة جميع المصالح و الفروع.
- يقوم بتوقيع العقود و المستندات .
- تقدم تقارير دورية للمديرية العامة يقدم فيها عمل الوكالة .
- يعتبر الممثل الوحيد للبنك
- ✓ المراقب العام.
- ✓ رئيس المقاصة.
- ✓ المكلف بالقروض.
- ✓ المكلف بمصلحة القانون.

المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي وتوزيع المهام لووكالة عمي موسى

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لووكالة عمي موسى

الشكل رقم 3-1 : الهيكل التنظيمي لووكالة عمي موسى¹.



¹ وثيقة مقدمة من طرف البنك.

المطلب الثاني: توزيع المهام لوكالة عمي موسى

- **مهام المدير :** تتمثل اغلب مهام المدير فيما يلي :
 - ✓ تسيير الوكالة.
 - ✓ المؤطر لجميع العمال.
 - ✓ يقوم بالإشراف على جميع العمال.
- **مهام الأمانة العامة :** للأمانة العامة عدة مهام :
 - ✓ القيام بتسجيل مختلف العمليات الصادرة والواردة في سجلات الصادر والوارد.
 - ✓ كتابة رسائل الفاكس إلى مختلف المصالح التي لها معها وكذلك استقبال رسائل الفاكس الواردة وتسجيلها
 - ✓ تعتبر السرية هيبه المهنة الأساسية التي يجب أن يتصف بها موظف الأمانة العامة.
- **مهام المنازعات والشؤون القانونية :**
 - ✓ تختص هذه المصلحة بالجانب القانوني لتعاملات البنك حيث تعمل على حفظ حقوق الزبائن وضمان السير الحسن لعمليات البنك والنظر في الاعتراضات .
 - ✓ قد يحدث اعتراضات ومنازعات على حساب الزبون في دفع الضرائب فتتصل القباضة بالبنك وتقدم طلب تجميد حساب الزبون، فيعلم البنك الزبون أن حسابه مجمد.
 - ✓ يقوم بتسوية التركات في حالة وفاة زبون له حساب لدى البنك.
- **مهام الشباكي :** وتتمثل مهام الشباكي فيما يلي:
 - ✓ يسجل العمليات في الحاسوب اعتمادا على البيان وذلك في حالة (السحب والإيداع.....).

✓ يسلم إيصال الإيداع إلى الزبون وتحتفظ بنسخة منه كقطعة محاسبية.

● مهام الحافظة المالية :

✓ يتم على مستوى هذه المصلحة استلام مختلف الصكوك والأوراق التجارية (الكبيالة والسند لأمر) وإجراء العمليات الخاصة بها لتغطيتها.

● مهام الموزع الآلي :

✓ المكلف بتسيير الموزع يأخذ المبلغ المراد سحبه بالموزع من الصندوق، ويقوم الموزع بفرز الأوراق النقدية وحسابها ومن ثم يقوم بشحن الصناديق المتوفرة داخل الموزع وبعدها يبرمج الموزع بعدد من الأوراق النقدية المودعة في الموزع ويتم مراقبته يوميا.

● مهام مصلحة القروض :

✓ يتم على مستوى هذه المصلحة استقبال ملفات القروض ودراستها بالإضافة إلى أنواع القروض الموجودة على مستوى الوكالة بمختلف أنواعها.

● مهام مصلحة الزبائن :

✓ يتركز اغلب نشاط هذه المصلحة في الصندوق وهي تضم زيادة على الصندوق، أمين الصندوق والشباك والحافظة المالية وتتركز مهام الصندوق في :

✓ القيام بمختلف العمليات النقدية من إيداع وسحب وصرف وتحويل وقبول الودائع.

● مهام أمين الصندوق :

✓ يتحقق من تطابق المبلغ المدفوع مع المبلغ المكتوب على البيان في حالة سحب الزبون .

✓ يسجل المعلومات الخاصة بهذا البيان ثم يضع الختم عليه ويوقعه ويسلمه إلى الشباكي .

• مهام اليومية المحاسبية :

✓ تقوم اليومية المحاسبية بمراقبة مختلف العمليات المحاسبية التي تمت في آخر 24 ساعة الماضية وعندما تظهر هذه العمليات يقوم كل عامل بالتوقيع على العمليات التي قام بها, حيث يوجد لكل عامل في البنك رقم سري خاص.

✓ لقد كان تربصنا في هذه المصلحة وذلك نظرا لطبيعة الموضوع اخترناه (الحسابات المالية ومعالجتها محاسبيا).

المبحث الثالث : دراسة الحسابات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تقوم الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية في القوائم بشكل مستمر لغرض تحديد نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية في فترة مالية معينة.

المطلب الأول : تقديم ميزان المراجعة الخاص بالحسابات المالية

بعد انتهاء المؤسسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) من تسجيل العمليات المالية بشكل يومي ومستمر وبعد ترحيلها إلى دفتر الأستاذ ورصيدا فإنها وبغرض التأكد من صحة العمليات تستعمل ميزان المراجعة بعد الجرد، وبما أن موضوع دراستنا خاص بالحسابات المالية فحاولنا دراسة هذا الصنف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها لاحظنا أن البنك لا يعمل بجميع الحسابات المالية مثل :

ح/ 50 القيم المنقولة للتوظيف، ح/ 52 الأدوات المالية المشتقة وح/ 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية، فقد ورد في ميزان المراجعة الخاص بالحساب المالية مايلي :

1- ح/ 51 بنوك المؤسسات المالية وما يماثلها : سجل فيه قيمة الشيكات التي حصلت، حيث رصد الحساب بقيمة الشيك بعد تسديده .

- 2- ح/ 515 الخزينة العمومية : يمثل المبالغ النقدية المحولة من حساب الصندوق بالبنك إلى حساب الخزينة.
- 3- ح/ 53 الصندوق: تتم فيه مجموعة من التحويلات من بينها عمليات على الحسابات الجارية.
- 4- ح/ 579 وصل تحويل الوكالة.
- 5- ح/ 581 تحويلات داخلية : يسجل مجموع التحويلات المالية التي قام بها البنك من حساب الصندوق إلى حساب الخزينة وغيرها من التحويلات الداخلية.
- 6- ح/ 588 تحويلات داخلية أخرى: يسجل فيه قيمة المبالغ النقدية المحولة من الصندوق الرئيسي إلى صندوق آخر وذلك داخل البنك.

- تقديم ميزان المراجعة الخاص بالحسابات المالية لفترة 2016/01/01 إلى 2016/12/31:

رقم الحساب	البيان	حركة الفترة		رصيد آخر مدة	
		مدین	دائن	مدین	دائن
51	بنوك المؤسسات المالية	568 139 334			
515	الخزينة العمومية	354 611 8			
53	الصندوق	455 396 972			
579	وصل تحويل الوكالة			130 342 947 569	59510253218
581	تحويلات الأموال			626 491 649	51440296149
588	تحويلات داخلية أخرى				211218501057
المجموع		1027082924		130969439218	322169050424
الرصيد		1027082924		127747743794	

المصدر: إعداد الطالبة بناء على الملحق(05، 04، 03، 02، 01).

-يقوم المحاسب هنا بجمع العمليات التي تقوم بها الوكالة يوميا، ويقوم بإرسالها إلى المديرية العامة، حيث أن هذه الأخيرة هي المعنية بإعداد ميزان المراجعة السنوي ولا دخل للوكالة بإعداده.

يتم إعداد ميزان المراجعة السنوي دوريا أي نهاية كل سنة مالية.

المطلب الثاني : تقديم بعض العمليات المتعلقة بالحسابات المالية

كل مؤسسة اقتصادية تسجل العمليات المحاسبية في دفتر اليومية ويعرف هذا الأخير على انه دفتر يسجل فيه العمليات المحاسبية يوم وقوعها بشكل يومي، ونظرا لتعدد التكرار في العمليات المحاسبية في البنك تعذر علينا تسجيلها كلها وكذلك أخذنا عينة من العمليات الخاصة بكل حساب مالي متوفر في البنك.

ومن خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن البنك يقوم بتسجيل العمليات التي تجرى في البنك في يومية محاسبية بشكل منتظم، حيث تقوم بترميز كل عملية تقوم بها حسب طبيعة ونوع العملية مثل :

VE1 : يعبر عن عملية الإيداع التي يقوم بها الزبون لصالح حسابه.

VE2 : يعبر عن عملية التحويل التي تتم بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالة أخرى مثل : O P G I لصالح

عميل ما.

VE3 : تمثل التحويلات التي تتم بين البنك ووكالة فرعية أخرى.

من بين العمليات المحاسبية التي قامت بها المؤسسة (بناء واعتمادا على الملاحق المعطاة) مايلي :

-تقوم الوكالة بعمليات الإيداع والسحب والتحويل من وإلى الحسابات الجارية الخاصة بعملائها، حيث تكون

المعالجة المحاسبية لهذه العمليات وفقا للقيود التالية :

1- عملية الإيداع النقدي :

- أودع العميل (X) بتاريخ 02-04-2017 مبلغ قيمته 517 000 00 دج في حسابه الجاري بالوكالة نقدا.

تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

		02-04-2017		
	51700000	الصندوق		53
51700000		الحساب الجاري للعميل (x)	512	
		إيداع مبلغ نقدي في حساب العميل (x).		

من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق 06.

2-عملية السحب بشيكات داخلية :

قام العميل (X) بتاريخ 06-01-2017 بسحب شيك بنكي بقيمة 19910000 دج الذي لديه حساب بوكالة

عمي موسى، لفائدة العميل (y) لديه حساب جاري بنفس الوكالة.

تكون المعالجة المحاسبية كالتالي :

		2017-01-06		
	19910000	الحساب الجاري للعميل (y)		512
19910000		الحساب الجاري للعميل (x)	512	
		سحب شيك رقم (x).		

من إعداد الطالبة بالاعتماد من البنك.

3-عملية التحويل : تنقسم هذه العملية إلى :

3-1- تحويلات داخلية :

الشيك الداخلي عبارة عن شيك مسحوب على عميل له حساب في البنك لصالح عميل آخر له حساب في نفس البنك ونفس الفرع أي أن الساحب والمسحوب عليه عملاء لنفس البنك ونفس الفرع.

-بتاريخ 08-01-2017 قام العميل (X) بتحويل مبلغ قيمته 1000000 دج، إلى العميل (Y) مع العلم أن حساباتهم الجارية في نفس الوكالة، عمولة البنك 100 دج.

تكون المعالجة المحاسبية لهذه العملية كالتالي :

		08-01-2017	
	1000100	الحساب الجاري للعميل (x)	512
1000000		الحساب الجاري للعميل (y)	512
100		عمولة البنك	66
		قيد التحويل	

من إعداد الطالبة بالاعتماد من البنك.

3-2- تحويلات خارجية :

الشيك الخارجي في حالة الإيداع يكون مسحوبا على عميل له حساب في بنك آخر لصالح عميل في البنك أي أن الساحب عميل للبنك والمسحوب عليه عميل لبنك آخر.

-بتاريخ 02-04-2017 قام البنك بتحويل مبلغ من المال قدره 1 850 000 00 دج، لصالح العميل (x) مع العلم أن لهذا الأخير حساب بوكالة أخرى (وكالة بدر ببيير خادم)، عمولة البنك 100 دج.

		02-04-2017	
	185000100	الحساب الجاري للعميل (x)	512
185000000		الهيئات المالية الأخرى	517
100		عمولة البنك	66
		التحويل بشيك بنكي رقم (x).	

من إعداد الطالبة بناء على الملحق (07).

- بتاريخ 09-01-2017 حول البنك مبلغ 50000 دج من الصندوق إلى حسابه الجاري بالخزينة العمومية.

المعالجة المحاسبية تكون كالتالي :

		09-01-2017	
	50000	تحويلات أموال	581
50000		الصندوق	53
		تسجيل قيد التحويل	
		//	
	50000	الخزينة العمومية	515
50000		تحويلات أموال	581
		ترصيد حساب تحويلات أموال	

من إعداد الطالبة بالاعتماد من البنك.

- وفي جميع الأحوال يحتسب البنك عمولة نضير قيامه بهذه الأعمال، وتخصم من حساب الأمر بتحويل الشيكات أو المبالغ.

4- تقوم الوكالة باستقبال ودائع لأجل من العملاء وهذا قصد تشغيلها، وعليه فان الوكالة تقوم بتقديم فوائد للمودعين. وتمثل المعالجة المحاسبية لهذه العمليات كالتالي :

4-1- الإيداع النقدي للوديعة :

- بتاريخ 11-01-2017 أودع العميل (×) مبلغ 4500000 دج، بمعدل فائدة 7.5 % ، مع العلم ان للعميل حساب بالبنك. المعالجة المحاسبية تكون كالتالي :

		11-01-2017	
	4500000	الصندوق	53
	337500	فوائد على حسابات الودائع	661
4837500		وديعة لأجل	275
		قيد إثبات فتح الوديعة.	

من إعداد الطالبة.

4-2- استحقاق الوديعة :

-في حالة استحقاق الوديعة يقوم العميل إما بسحبها نقدا أو تحويلها إلى الحساب الجاري، حيث تكون قيمة الوديعة الجديدة هي مجموع قيمتها الأصلية مضافا إليها قيمة الفوائد.

- السحب النقدي:

- بتاريخ 10-03-2017 قام العميل (y) بسحب وديعته النقدية المقدرة ب 500000000 دج ، مع العلم أن هذا المبلغ يمثل مجموع المبالغ المودعة خلال سنتين مضافا إليها قيمة الفوائد.

المعالجة المحاسبية تكون كالتالي :

		10-03-2017		
	5000000	الوديعة لأجل	275	
5000000		الصندوق	53	
		سحب الوديعة.		

- تحويل الوديعة إلى الحساب الجاري للعميل :

بتاريخ 15-01-2017 حول العميل (y) مبلغ الوديعة النقدية إلى حسابه الجاري بالبنك المقدر ب

7000000 دج.

		15-01-2017		
	7000000	وديعة لأجل	275	
7000000		الحساب الجاري للعميل	512	
		تحويل الوديعة إلى الحساب الجاري.		

من إعداد الطالبة بالاعتماد من البنك

5- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببعض العمليات مع مركز بريد الجزائر، حيث أن للوكالة حساب جاري بالبنك، ومن بين المؤسسات التي يتعامل معها البنك (OPGI)، وهذه الأخيرة لديها حساب بالوكالة. قامت المؤسسة بتاريخ 02-04-2017 ببعث وصل تحويل إلى الوكالة بقيمة إجمالي الرواتب الشهرية و قائمة تحتوي على أرقام شيكات الموظفين، و بعد ذلك تقوم الوكالة بتحرير شيك باسم المؤسسة وبعثه مع قائمة أرقام شيكات الموظفين إلى مركز بريد الجزائر، حيث أن الموظفين يسحبون رواتبهم من مركز بريد الجزائر. تكون المعالجة المحاسبية لهذه العملية وفق القيود التالية:

		02-04-2017		
	6952018	الحساب الجاري للمؤسسة بالبنك	512	
6952018		حساب الوكالة لدى مركز البريد	517	
		وصل تحويل الوكالة.		

من إعداد الطالبة اعتمادا على (الملحق 08).

- في حال وجود خطأ في احد أرقام الشيكات فان احد العمال لا يستطيع سحب راتبه و عليه فان مركز البريد يقوم بإرجاع المبلغ المتبقي إلى الوكالة و يسجل كالتالي:

		N		
	Xxx	حساب الوكالة لدى مركز بريد الجزائر	517	
xxx		الحساب الجاري للمؤسسة	512	
		إرجاع المبلغ المتبقي.		

- تقوم الوكالة بتسجيل المبلغ في القيد التالي حتى يظهر صاحب الراتب :

		N		
	xxx	حساب الوكالة لدى مركز بريد الجزائر		517
xxx		قيد التسجيل	xxx	
		مبلغ قيد التسجيل.		

من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك.

6- تقوم الوكالة بمنح أنواع عديدة من القروض و ذلك بعد دراسة شاملة لملف مشروع القرض، يبين الأوراق اللازمة لدراسة ملف القرض. يمنح الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب قروض استثمار متوسطة المدى لمساعدة الشباب فوق سن 18، حيث ينص القانون على أن تدفع نسبة 29 % من طرف الصندوق ونسبة 70 % من طرف البنك، و نسبة 1% من طرف الشخص المستفيد. وعلى هذا الأساس تقدم السيد (م ع) إلى الوكالة ، بغية الاستفادة من القرض قيمته 1000000 دج و ذلك لفتح مؤسسة مصغرة، مقدما نسبة 30 % التي تضمنت نسبته ونسبة الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب. فقبلت الوكالة بملف القرض و منح نسبة 70 %، وقدرت نسبة فائدة البنك ب100 دج. وتعالج هذه العملية وفق القيود والخطوات التالية :

1-يقوم المستفيد (م ع) أولا بفتح حساب جاري بالقيمة الإجمالية للقرض.

		05-05-2016		
	1000000	قرض متوسط المدى		xxx
1000000		الحساب الجاري للعميل (م ع)	512	
		فتح حساب جاري بقيمة القرض		

2-تسديد العميل للقرض واحتساب الفوائد والرسم على القيمة المضافة بنسبة 17 %.

		N		
	1000117	الحساب الجاري للعميل (م ع)		512
1000000		قرض متوسط المدى	XXX	
117		الرسم على القيمة المضافة	64	
		تسديد قسط القرض.		

من إعداد الطالبة بالاعتماد من البنك.

خلاصة :

خُصص الفصل الثالث لدراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بالقيام بترصص ميداني فيه فقمنا بإعطاء بطاقة تعريف للبنك وعرض هيكله التنظيمي الذي يحقق ارتباط وثيق ومتكامل بين مصالحه ومديرياته ثم حللنا الحسابات المالية المعمول بها من خلال تقديم وتحليل ميزان المراجعة للفترة 01/01/2016 إلى 31/12/2016 و تسجيل بعض العمليات المحاسبية في دفتر اليومية و بذلك تمكنا من معرفة المسك المحاسبي للحسابات المالية من جهة، ومن جهة أخرى التعرف على طريقة عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الخاتمة العامة

في ظل الاتجاه المتنامي لتوحيد معايير المحاسبة الدولية، تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات الحادثة، من خلال إجراء إصلاحات جذرية على المخطط المحاسبي السابق يجعله نظاما مرنا يستجيب للتحويلات الاقتصادية الراهنة و التغيرات الحادثة، و ذلك بتبني نظاما محاسبيا يتوافق و المتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية و خاصة مهام المستثمر من جهة و يواكب متطلبات العولمة المالية و المحاسبة الدولية من جهة أخرى.

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا مرجعيا للمحاسبة المالية و معايير محاسبية و مدونة حسابات تتسم بإنشاء كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة و تتوافق و المتطلبات المالية و المحاسبية الدولية خاصة و لقد نُصبتنا اهتمامنا بالطبقة الخامسة التي تتمثل في الحسابات المالية والتي كانت موضوع دراستنا.

اختبار الفرضيات:

من خلال طريقة معالجتنا للموضوع والتي اعتمدنا خلالها على الدراسة النظرية و الدراسة الميدانية، توصلنا أثناء اختبارنا للفروض إلى مايلي:

✓ الفرضية الأولى صحيحة حيث تعرّف المعايير المحاسبية الدولية على انها مجموعة من القواعد المحاسبية، يتم الاتفاق عليها و التعارف على استخدامها كمرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر على المركز المالي للكيان و نتائج أعماله، و تهدف إلى إنتاج معلومات ذات جودة عالية و إيصالها إلى الأطراف المستفيدة منها.

✓ أما الفرضية الثانية المتعلقة بالقوائم المالية فهي صحيحة حيث تعرّف على انها مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية هدفها إعطاء صورة صادقة عن المركز المالي للكيان و نجاعته و سيولة خزينته في نهاية السنة المالية.

الخاتمة العامة

✓ قبول الفرضية الثالثة المتمثلة في الصنف الخامس وهو الحسابات المالية، و الذي يجمع الحقوق والالتزامات، ويعتبر مصدر الأصول المالية المتداولة المتمثلة في السندات والأوراق المالية التي تمتلكها المؤسسة وذلك من خلال ممارستها للنشاط الذي تختص به مهما كان نوعها خلال دورة مالية ما.

النتائج :

بعد الإلمام بجيئيات الموضوع و انطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض النتائج المتوصل إليها كآآآي:

✓ إن الجزائر بإقدامها على تبني فكرة المعايير الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي فهي تحذو تقدم كبير وجبار نحو التوافق الدولي المحاسبي، فالنظام الجديد يتناول المبادئ و القواعد التي أتت بها المعايير الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية.

✓ إنَّ النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين و الخارجيين للمعلومة المالية.

✓ احتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري على مدونة حسابات ذات أرقام تشكل الإطار العام لمسك المحاسبة المالية، إلا أنه ترك المجال لتوسيعها أو تعديلها حسب احتياجات كل كيان.

✓ الحسابات المالية هي الحقوق والالتزامات الناتجة عن حركة النقد، و هي مصدر الأصول المالية المتداولة المتمثلة في السندات والأوراق المالية التي تمتلكها المؤسسة وذلك من خلال ممارستها للنشاط الذي تختص به مهما كان نوعها خلال دورة مالية ما.

الخاتمة العامة

اقتراحات و توصيات:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع، وبناءا على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية نقترح وجوب تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات وخاصة الدولية، لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة الدولية وضرورة التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأهميتها بالنسبة للمحاسبة.

آفاق البحث:

من خلال دراستنا لموضوع الحسابات المالية و معالجتها محاسبيا و القيام بدراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدركنا الأهمية البالغة لهذا الموضوع حيث أنه يساهم بشكل فعال في إظهار مدى فاعلية النظام المحاسبي المالي في تنظيم المؤسسات الاقتصادية وكيفية معالجة الحسابات معالجة تسمح بمعرفة الوضعية المالية الحقيقية لها، و لهذا نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا و التي نرى أنها تكمل هذا البحث و تتمثل في:

✓ التطرق إلى باقي طبقات النظام المحاسبي المالي.

✓ أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المحتويات

المحتويات	أرقام الصفحات
الإهداء	
كلمة شكر	
الفهرس.....	06.....
قائمة الأشكال و الجداول.....	09.....
المقدمة العامة.....	أ.ب.ج.....
الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي.....	15.....
المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية.....	15.....
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية و أسباب وجودها.....	15.....
أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية.....	15.....
ثانياً: أسباب وجودها.....	16.....
المطلب الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية و مجال تطبيقها.....	18.....
أولاً: أهمية المعايير المحاسبية الدولية.....	18.....
ثانياً: مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.....	19.....
المطلب الثالث: خصائص المعايير المحاسبية الدولية.....	19.....
المبحث الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي.....	20.....
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي و مجال تطبيقه.....	22.....
أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي.....	22.....

قائمة المحتويات

- 23.....ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي
- 23.....المطلب الثاني: خصائص و مميزات النظام المحاسبي المالي
- 23أولا: خصائص النظام المحاسبي المالي
- 24.....ثانيا: مميزات النظام المحاسبي المالي
- 25.....المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي
- 27.....المبحث الثالث: القوائم المالية
- 27.....المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية و خصائصها النوعية
- 27.....أولا: مفهوم القوائم المالية
- 28.....ثانيا : الخصائص النوعية للقوائم المالية
- 29.....المطلب الثاني:عرض و تقديم الميزانية وجدول تدفقات الخزينة
- 29أولا: عرض القوائم المالية
- 30.....ثانيا : تقديم الميزانية و جدول تدفقات الخزينة
- 43.....الفصل الثاني: دراسة الحسابات المالية
- 43المبحث الأول: عموميات حول الحسابات المالية
- 43.....المطلب الأول: مفهوم و تقديم مدونة الحسابات المالية
- 43أولا: تعريف الحسابات المالية
- 44ثانيا: تقديم مدونة الحسابات المالية
- 44.....المطلب الثاني: عرض و تحليل الحسابات المالية
- 44أولا: عرض الحسابات المالية
- 46.....ثانيا: تحليل الحسابات المالية
- 49المبحث الثاني : التقييم و المعالجة الحسابية للحسابات المالية
- 50.....المطلب الاول: المعالجة المحاسبية ل ح / 50 ، ح / 51 ، ح / 52 ، ح / 53
- 50.....اولا : معالجة ح / 50 القيم المنقولة للتوظيف
- 54.....ثانيا:معالجة ح / 51 البنوك و المؤسسات المالية،و ما يمثلها

قائمة المحتويات

56	ثالثا: معالجة ح / 52 الأدوات المالية المشتقة.....
59	رابعا: معالجة ح / 53 الصندوق.....
60	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية ل ح / 54، ح / 58، ح / 59.....
60	أولا: معالجة ح / 54 وكالات التسيقات و الإعتمادات.....
62	ثانيا: معالجة ح / 58 التحويلات إلى حسابات داخلية.....
64	ثالثا: معالجة ح / 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.....
65	المبحث الثالث: حالات خاصة للمعالجة و التقييم لحافظة السندات.....
65	المطلب الأول: كيفية التقييم لحافظة السندات.....
66	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لحافظة السندات.....
71	الفصل الثالث :دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية _وكالة عمي موسى، غليزان _.....
71	المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
71	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وتطوره.....
71	أولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
72	ثانيا : تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
74	المطلب الثاني : نشأة وكالة عمي موسى وتقديم بطاقة فنية لها
74	أولا : نشأة وكالة عمي موسى.....
75	ثانيا :تقديم بطاقة فنية لوكالة عمي موسى.....
76	المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي و توزيع المهام لوكالة عمي موسى.....
76	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لوكالة عمي موسى.....
77	المطلب الثاني: توزيع المهام في وكالة عمي موسى.....
79	المبحث الثالث: دراسة الحسابات المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
79	المطلب الأول : تقديم ميزان المراجعة الخاص بالحسابات المالية
81	المطلب الثاني: تقديم بعض العمليات المتعلقة بالحسابات المالية.....
92	الخاتمة العامة

قائمة المحتويات

96	قائمة المحتويات
100	قائمة المراجع
		الملاحق

قائمة المراجع

1. الكتب باللغة العربية

1. بن ربيع بن حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010.
2. هادي رضا صفار، مبادئ المحاسبة المالية القياس و الاعتراف و الإفصاح في التقارير المحاسبية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنش والتوزيع، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2009.
3. هادي رضا صفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية في القياس المحاسبي، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
4. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية، IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 / 2010.
5. طارق عبد العال ، التقارير المالية ،دار الإسكندرية، مصر، 2005.
6. مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار، الجزائر، 2008.
7. مصطفى طويل، النظام المحاسبي و المالي الجزائري الجديد، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2010.
8. سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
9. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر، جيلطي، الجزائر، 2011.
10. عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.
11. عاشور كتوش، المحاسبة العامة، أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
12. رضوان حلوة حنان وآخرون ، أسس المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار ومكتبة حماد، عمان.
13. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية الجزء الأول، IAS /IFRS الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

1. Benaibouche Mohan Cid, la comptabilité générale aux normes du nouveau système comptable financier(S.C.F), office des publications universitaires, Algérie, 2010.
2. Brahim bouadi, le système comptable financier, pratique des Comptes, page bleues Internationales, 2012.
3. François Engel, Frédéric Kleitz, cours de comptabilité générale, Collection de l'école des mines de Paris, France ,2007.
4. Marie Christine Bazin, Introduction à la comptabilité générale, Editions de l'Espace Européen, France, 1991.

المذكرات والأطروحات :

1. قورين الحاج قويدر، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في مراقبة التسيير، مذكرة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشلف، 2007.
2. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة.

الجرائد و المجلات :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل25 مارس 2009، العدد 19.
2. لقانون رقم 07 - 11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 نوفمبر 2007.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 25-11-2007، العدد 71.

مواقع الانترنت

1. ديزاد التعليمية،دراسة المخطط المحاسبي و النظام المحاسبي المالي
<http://www.dziso.com>
2. محاضرة للأستاذ محمد رضوان حلوة حنان ألفت في غرفة التجارة حلب.
<http://sqarra.wordpress.com>